قـرائــن الحـــذف

في البنية والتركيب

دراسة تحليلية

في ضوء التراث النحوي

دكتور

مأمون عبد الحليم وجيه

مستلة من مجلة كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

العدد الثالث والعشرون - الجزء الثاني - يونيو ٢٠١٠

مُقَدِّمَة

الحذف سنة لغوية، تلجأ لغة العرب إليها رغبة في التخفيف، وطلباً للاختصار والإيجاز متى دل على المحذوف دليل، فلا حذف بغير دليل، فإذا سطع الدليل فالعرب –كما يقول ابن جني– تحذف "الجملة والمفرد، والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [1] .

والقرائن الدالة على المحذوف كثيرة متنوعة، والأخذ بمقتضياتها جزء من عبقرية اللغة، وفلسفتها، ولذا حُذِفَ كل معلوم ، طلباً للخفة والاختصار والإيجاز إلا إذا أدى الحذف إلى خلل في الدلالة أو التركيب، وخضوعاً لتلك الفلسفة، أطلقت اللغة عنان الحذف متى دلت القرائن على المحذوف وعينته فإذا استوي الذكر، مع الحذف يصبح الحذف اختيارياً "optional"، وعندئذ تميل كفة الرجحان إلى الحذف لتميزه بالاختصار، وقد أشار إلي ذلك ابن مالك بقوله:

وَحَـــذفُ مَـــا يُعلَـــمُ جَـــائِزٌ كَمَـــا تَقُـــولُ زَيـــدٌ بَعـــدَ مَـــن عِنـــدَ كُمَـــا [2]

وقد يكون الحذف إجبارياً "obligatory" إذا كان الحذف شرطاً لإصلاح التركيب، وإقامته كالحذف للتخلص من التقاء الساكنين أو إذا كان في السياق ما يغني عن المحذوف، وينوب عنه ويقوم مقامه من بدل أو مرادف أو عوض، عندئذٍ يعد إظهار المحذوف ضرباً من التكرار والإطناب غير المطلوب.

---

١) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، جـ٢ صـ٣٦٠، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.

٢) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ١٨، القاهرة، مكتبة القاهرة، د.ت.

ونظرا لأهمية هذه القرائن في تشكيل البنية والتركيب، ورسم ملامح الدلالة وتحديدها شرعت في هذا البحث الموسوم بـ:

قرائن الحذف في البنية والتركيب

دراسة في ضوء التراث النحوي

ويهدف البحث إلى:

١) رصد وتحديد القرائن المسوغة للحذف.
٢) بيان أثر القرائن في الدلالة على المحذوف، وإبراز دورها في تشكيل التركيب العربي.
٣) دراسة أثر الحذف على شكل التركيب ودلالته.

ويستمد البحث مادته الرئيسة من كتب التراث النحوي، ابتداء من سيبويه ت ١٨١ هـ ، وانتهاء بالسيوطي ت٩١١ هـ، مع الاستعانة ببعض المصادر والمراجع العربية الحديثة كما يتبين من حواشي البحث وقائمة مراجعه.

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي يهتم باستقراء الظاهرة محل البحث، ورصد أنماطها، ويتكأ في التحليل على المنهج التحويلي، ويأتي تصميم البحث على هذا النحو:

١) **المقدمة**

٢) **الفصل الأول : قرائن السياق اللغوي**

أولا: وجود ما يفسر المحذوف
ثانيا: وجود ما ينوب عن المحذوف
ثالثا: الحمل على المعنى والمقابل والنظير
خامسا: مقتضيات العوارض
سابعا: وجود ما يسد مسد المحذوف
سادسا: سبق الذكر

رابعا: التعويض عن المحذوف ثامنا: التخلص من التقاء الساكنين

٣) الفصل الثاني: قرائن سياق الحال والمقام

أولا: قرائن الحس والمشاهدة.

ثانيا: قرائن العلم والمعرفة السابقة.

ثالثا: قرائن العرف والعادة.

رابعا: قرائن الملاحظة والاستقصاء.

٤) الخاتمة

٥) قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

قرائن السياق اللغوي

قرائن السياق اللغوي هي القرائن التي تنطق بها لغة النص، وسياقات تراكيبه ،وتشير إليها مقتضيات التركيب ودلالاتها، ويمكن تتبع أهم القرائن الدالة على الحذف ورصد أدوارها كما يأتي:

أولاً: وجود ما يفسر المحذوف

تحذف بعض المكونات النحوية حذفاً إجبارياً حال وجود مفسر لها في التركيب، يغني عنها، وتأبى سلاسة التركيب، وسلامته اجتماعها فرارا من التكرار، واكتفاء بدلالة المفسر رغبة في الاختصار، وللمحذوف صور مختلفة قد يكون كلمة أو فعلاً أو جملة، وهاك بعض صور هذا الحذف:

أ) حذف الجملة:

كقولهم في باب الاشتغال: زيداً ضربته

فـ"زيدا" تمثل بنية سطحية "surface structure" لجملة فعلية، لأن "زيداً" منصوب، ولا بد له من ناصب، والفعل بعده مشغول بالعمل في ضميره، ومن ثم لا يصلح هذا الفعل للتعدي إلى لفظ زيد وضميره في آن واحد، ولكنه أصبح بمثابة المفسر المغني عن ذكر الفعل الناصب لزيد، لأنه هو هو، والتقدير ضربت زيداً ضربته، ويمكن توضيح البنية العميقة "Deep structure" لهذا التركيب– حسب تحليل القدماء والمحدثين التحويليين – على هذا النحو:[1]

---

١) تستخدم بعض الرموز في التحليل على هذا النحو:

ك =الكلام أي: الجملة المفيدة التامة، فالكلام هو كل تركيب ينعقد به معنى تام مستقل يحسن السكوت عليه سواء تكون هذا التركيب من جملة إسنادية واحدة أو أكثر.

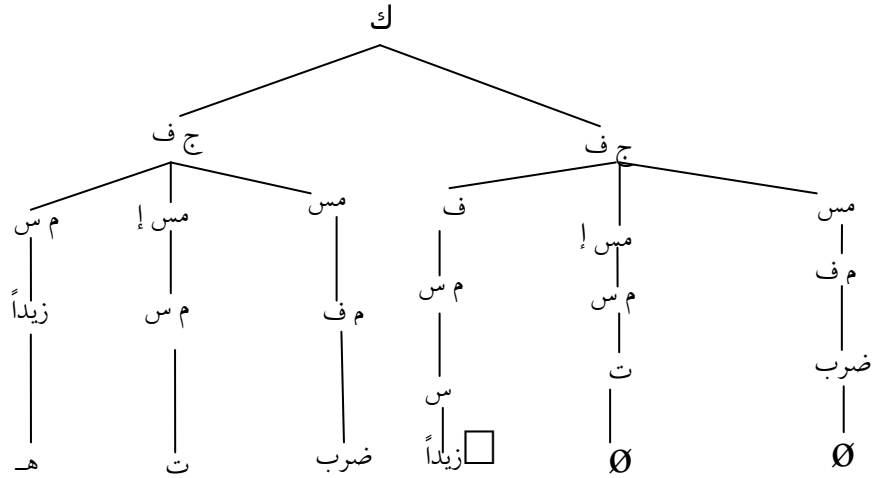

فحذفت جملة "ضربت" من البنية العميقة، وبقي المفعول به "زيداً" في البنية السطحية ممثلا لجملته المحذوفة، اتكاءً على وجود المفسر الدال على المحذوف: وهو جملة "ضربته". ولذا يقول ابن جني "فلما أضمرت ضربت" فسرته بقولك ضربته" [1]

وشبيه بذلك قول النبي ﷺ : "ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير وإن شراً فشر"[2]، فقوله "إن خيراً فخير" بنية سطحية لجملة فعلية شرطية، تتكون في

=ج = جملة وهي كل تركيب تكتمل فيه أركان الإسناد تحقيقا أو تقديرا بصرف النظر عن تمام المعنى أو نقصه،فهي تتكون من: مسند + مسند إليه + (فضلة)

ج ف = جملة فعلية، ج س = جملة اسمية، مس = مسند، مس إ = مسند إليه، فض = فضلة، م ف = مركب فعلي،

م س = مركب اسمي، م ش = مركب شبه جملة، ف = فعل، س =اسم، أد = أداة، م ح = مركب حرفي، ح = حرف.

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٧٩.

٢) المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، جـ٥ صـ٤١٩، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢.

بنيتها العميقة من جميلتين أو عبارتين خضعتا للحذف"Deletion" وكذلك "إن شرا فشر" ويمكن توضيح ذلك بهذا المشجر

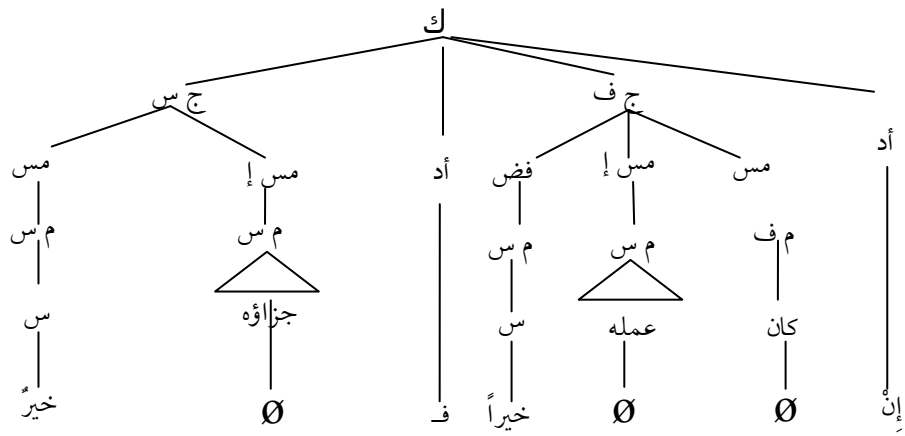

حيث حذفت جملة "كان عمله"، وبقي الخبر "خيراً" ممثلا لها، وحذف المبتدأ "جزاؤه" من جملة الجواب وبقي الخبر "خير" ممثلا لهذه الجملة.

وحذف كان واسمها بعد إن ولو الشرطية معهود مشهور وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

ويحـــذفونها ويبقـــون الخبـــر وبعـد إن ولـو كثيـرا ذا اشـتهر[1]

ومن قبيل حذف الجملة اتكاء على ما يفسرها واكتفاء به قولك مستفهما : أزيداً ضربته؟

بحذف الجملة بعد همزة الاستفهام والتقدير: أضربت زيداً ضربته؟

٢) حذف كلمة

ومن ذلك حذف الفعل وحده اكتفاء بدلالة مفسره، ومن ثم يكون الحذف إجباريا إن كان المفسر بنفس الألفاظ منعا للتكرار كما هو الشأن في قوله تعالى:

---

١) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ١٩.

﴿إذا السماء انشقت﴾ [1]

وعليه يمكن تحليل الآية على هذا النحو:

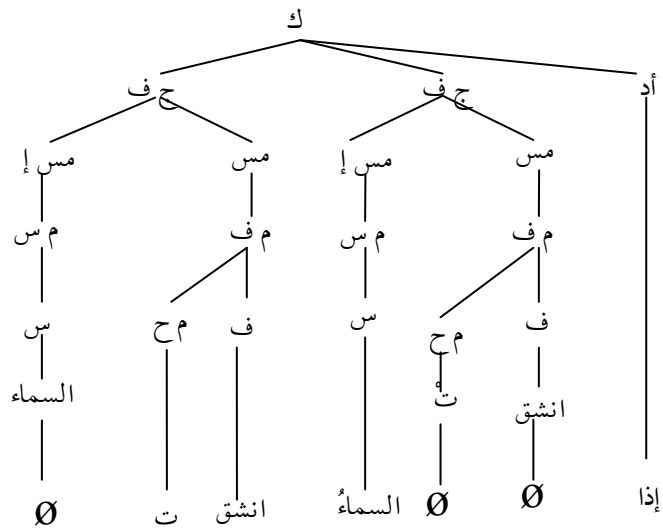

فحُذِفَ الفعل وعلامة التأنيث بناء على توجيه البصريين لهذه التراكيب وبقي الفاعل وحده ممثلا جملته في البنية السطحية ؛ بناء على أن الأصل في أدوات الشرط أن تدخل على الفعل لا على الاسم، لأن التعليق والشرط يكونان للحدث لا للذات، والاستفهام يأخذ حكم الشرط لمضارعته، يقول سيبويه مؤكداً ضرورة دخول الشرط والاستفهام على الفعل "يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء"[2].

---

١) سورة الانشقاق، آية ١.

٢) سيبويه. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، جـ١ صـ٣١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

ومن قبيل هذا الحذف قوله تعالى:

﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾[1]

وقوله: ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[2]

وقولك مستفهما: أ زيد قام ؟

يشير ظاهر الآيات والمثال إلى أن الشرط والاستفهام دخلا على الأسماء، خلافا لما استقر عليه المنطق النحوي، ومن ثم وجب تقدير فعل بعد هذه الأدوات، وعليه فالأصل: إذا انشقت السماء انشقت

وأقام زيد قام ؟ ووجب حذف الفعل المقدر لوجود ما يفسره ويشير إليه.

يقول ابن جني "قولك: أزيد قام مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل لأنك تريد: أقام زيد فلما أضمرته فسرته بقولك قام"[3]

ثانياً: وجود ما ينوب عن المحذوف

تسمح اللغة العربية بإحلال بعض العناصر اللغوية محل بعض، حيث يستبدل عنصر بآخر، وتصبح عملية الإحلال والاستبدال "replacement" قرينة دالة على المحذوف، ومسوغا من مسوغات حذفه، عندئذٍ ينوب أحد العناصر محل العنصر المحذوف على مستوى البنية أو التركيب، ولهذه النيابة أثرها على شكل التركيب ودلالته، وسأشير إلى بعض صور هذه النيابة على هذا النحو:

---

١) سورة النساء، آية ١٧٦.

٢) سورة الإسراء، آية ١٠٠.

٣) ابن جني: الخصائص جـ٢ صـ٣٨٠.

أ) النيابة في البنية:

باب القلب والإبدال خير شاهد على حذف أحد حروف الكلمة لعلة صوتية كرفع الثقل وقصد التخفف أو لنزعة لهجية، وعندئذ ينوب حرف آخر عن المحذوف، ومن قبيل ذلك:

إبدال تاء الافتعال طاء:

القياس في افتعل من صبر، أن يكون "اصتبر"، ولكن العرب يقولون "اصطبر"، بحذف التاء، وإحلال "الطاء" محلها لتصبح نائبا عن المحذوف في إقامة البنية فهي نيابة تؤدي إلى تسهيل النطق نظراً لتجانسها صوتيا مع الأحرف المجاورة.

ومن هذا القبيل قول الشاعر: **مال إلى أرطاة حقف فالطجع**

والأصل: فاضتجع، فحذفت الضاد، وحلت محلها اللام، وحذفت التاء وحلت محلها الطاء. وقد علق ابن جني على هذا البيت قائلاً: "اللام بدل من الضاد، فلذلك أقرت الطاء بدلاً من التاء، وجعل ذلك دليلاً على البدل"[1]. الواقع رغبة في التخفيف "لأن بعض العرب كما قال المازني يكره الجمع بين حرفي إطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام"[2].

يلاحظ هنا أن الحرف النائب يشغل مكان المحذوف، ويحتل موقعه المخصص داخل البنية، وومن ثم تبدو البنية مكتملة صحيحة من الناحية الشكلية ،وكأن شيئاً لم يحدث فنيابة الحرف هنا وإن كانت من مقتضيات الشكل لتعديل وإقامة البنية فهي أيضاً تقوم بوظيفة تطريزية تجميلية يسميها النحاة "إصلاح اللفظ"[3].

---

١) ابن جني: الخصائص جـ١ صـ263.

٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، جـ٤ صـ٣٩٣، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

٣) انظر: ابن جني: الخصائص جـ١ صـ312.

ب) النيابة في التراكيب

يقع الإحلال والاستبدال ونيابة عنصر عن آخر على مستوى التركيب أيضا ويكون النائب حرفاً أو اسماً أو جملة، أو شبه جملة ، وهاك بعض صور النيابة التركيبية:

١) نيابة المصدر عن الجملة:

وأكثر ما يقع ذلك في الأمر والنهي، نحو: ضرباً زيداً، وقياماً لا قعوداً

حيث ذهب النحاة إلى أن عامل المصدر هنا محذوف حذفاً واجباً، نظراً لنيابة المصدر عنه حتى صار بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل المقدر: اضرب ضرباً زيداً

فحذف الفعل وفاعله، وحلّ المصدر محلهما، وأغنى عنهما، وقام بعمل الفعل فنصب زيداً، وتقدير الجملة الثانية: قم قياماً لا تقعد قعوداً

فحذفت الجملتين "قم"، و" تقعد" وحل محلهما وناب عنهما المصدران، قياما وقعودا.

فنيابة المصدر في هذه الأمثلة وأشباهها، دالة على المحذوف مغنية عنه، لأنها صارت بدلاً منه، ولذا لا يجتمعان، لأنه لا يصح الجمع بين البدل والمبدل منه، ومن ثم نصّ النحاة على أن عامل المصدر في مثل هذه التراكيب محذوف حذفاً واجباً "obligatory".

ومثلما ينوب المصدر المنصوب عن الجملة الفعلية كثيراً في الأمر والنهي، فإنه ينوب أيضا عنها في الخبر والاستفهام نحو:

ما زيد إلا سيراً، وهل أنت إلا ركضا

والتقدير إلا يسير سيراً، وإلا تركض ركضاً، فحل المصدر محل الفعل وناب عنه في الخبر، والاستفهام، وقد علق سيبويه على أشباه الأمثلة السابقة قائلاً "هذا باب

ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر.....فكأنه قال في هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل لكنهم حذفوا الفعل لم ذكرت لك، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي، لأن الفعل يقع هنا، كما يقع فيها وإن كان الأمر والنهي أقوى لأنهما لا يكونان بغير فعل"[1].

وصور نيابة المصدر المنصوب عن عامله.كثيرة متعددة مفصلة في مظانها في كتب النحو، وهي مما يكاد يجمع النحاة عليه ولا يختلفون فيه.

٢) نيابة المفعول به عن الفاعل:

قد يحذف الفاعل لغرض ما، كالعلم به أو الجهل به أو إرادة تحقيره وغير ذلك، وعندئذٍ يحل أحد مكونات التركيب محله حتى تستوفي الجملة مستحقات الشكل، فإن وجد المفعول به فهو مقدم في النيابة على غيره كالمصدر وشبه الجملة، نحو: ضرب زيدٌ

والأصل: **ضرب فلانٌ زيداً**

فلما حذف الفاعل، حلّ محله مفعوله وناب عنه وأخذ صورته واكتسى عباءته، واستحق رفعا يقتضيه الموقع بدلاً من نصبٍ يقتضيه الأصل، ولا يجوز الجمع بين الفاعل والمفعول به بعد فعل مبني للمجهول، ومن ثم فنيابة المفعول هنا قرينة من القرائن الدالة على المحذوف، ولذا ساغ الحذف نظراً لوجود ما يشير إلى المحذوف ويحل محله، ويملأ الفراغ بعده كى يستقيم شكل التركيب وفق قواعد المنطق النحوي.

---

١) سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٣٣٥.

٣) نيابة الظرف أو الجار والمجرور عن الفعل

لا بد للظرف، أو الجار والمجرور من متعلق، والأصل تعلق شبه الجملة بالفعل أو ما يشبهه أو ما فيه رائحته وقد يحذف هذا الفعل وعندئذٍ ينوب شبه الجملة عنه ويقع موقعه نحو:

نام الذي في الدار

حيث يرى النحاة أن شبه الجملة هنا متعلق بفعل محذوف والتقدير:

نام الذي استقر في الدار

والجملة من الفعل ومتعلقاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ولا بد أن يكون المحذوف في مثل هذه التراكيب "فعلاً" وإلا فقد الارتباط في جملة الصلة، فضمير الفاعل المستتر في استقر هو العائد الذي يربط الموصول بصلته وفقده يضر بالمعنى ويفسد التركيب ومن ثم وجب تقدير المحذوف فعلا، سوغ حذفَه نيابةُ متعلِّقِه عنه، وهي نيابة شبيهة بنيابة التابع عن المتبوع نظراً لشدة ارتباط شبه الجملة بالفعل وأما كون المحذوف فعلاً في نحو:

زيد في الدار

فمحل جدل بين النحاة، لأن منهم من يقدر الخبر جملة فعلية تقديرها استقر في الدار ثم حذف الفعل وناب عنه شبه الجملة، ومنهم من يقدرها مفرداً، والتقدير زيد مستقر في الدار ثم حذف اسم الفاعل "مستقر" وناب عنه شبه الجملة وحل.. محله، فنيابة شبه الجملة هنا قرينة من القرائن التي تشير إلى المحذوف، بل وتحل محله وتنهض بوظائفه.

٤) نيابة الصفة عن الموصوف المحذوف

الصفة تقدم إضافة هامة لإبراز المعنى وتحديده لأن الوصف، لا يكون إلا لتخصيص أو بيان أو مدح أو ذم أو غير ذلك، ومن ثم كان حذف الموصوف استغناء بنيابة الصفة عنه مخالفاً للمنطق النحوي ولذا قلّ وقوعه[1]، بل أحياناً لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة، لما يترتب على حذفه من فساد الدلالة واختلال التركيب فلا يجوز أن تقول: وصل يدرس الأدب

وأنت تريد: وصل رجل يدرسُ الأدبَ، لا يجوز حذف رجل هنا، استغناء بجملة الصفة بعده، وقد علل ابن جني ضعف حذف الموصوف بعدة أمور أهمها:

١) أن حذف الموصوف يكاد القياس يحظره.

٢) أن أكثر حذف الموصوف ورد في الشعر دون النثر فهو قليل فيه.

٣) أن الوصف من مقامات الإسهاب والإطناب والبيان ومن ثم لا يليق به الحذف منعا للإلباس.

هناك صفات لا يمكن حذف موصوفها، نحو: مررت برجل قام أخوه

ورغم ذلك فقد يحذف الموصوف استغناء بنيابة صفته، متى كانت القرائن ناطقة بالمحذوف ومانعة لوقوع اللبس والإبهام، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[2]

أي ومنّا فريق دون ذلك، فحذف الموصوف وحلت محله صفتة وهي الظرف دون، "وحَذْفُ الموصوفِ مع "مِنْ" التبعيضيَّةِ يَكْثُرُ كقولِهم: منا ظَعَنَ ومنَّا أقام، أي: مِنَّا

---

١) انظر: ابن جني: الخصائص ج2 صـ366.

٢) سورة الجن آية ١١.

فريقٌ"[1]، ويجوز أيضا كون "دونَ" بمعنى "غير"، أي: ومِنَّا غيرُ الصالحين، وهو مبتدأٌ، وإنما فُتِحَ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، كقوله: "لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ"[2] فيمَنْ نَصَبَ على أحدِ الأقوالِ، وإلى هذا نحا الأخفشُ"[3].

ومن قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة وهي جملة مكانه قول حكيم بن معية:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ[4] يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

والتقدير ما في قومها أحد يفضلها في حسب فحُذِفَ الموصوفُ في كل ذلك "تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب"[5].

٥) نيابة المضاف إليه عن المضاف

حذف "المضاف" توسعاً والاستغناء بنيابة المضاف إليه عنه واحتلاله موقعه، والتحلي بأحكامه شائع مطرد في لغة العرب ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[6]

والمعنى: واسأل أهل القرية، فحذف المفعول به لإرادة التوسع والمجاز، وسوغ ذلك الاستغناء عنه بالمضاف إليه وهو كالجزء من المضاف، فهما كالكلمة الواحدة، ومن ثم فنيابة المضاف إليه عن المضاف هنا من باب نيابة الجزء عن الكل، ومن قبيل ذلك قوله تعالى:

---

١) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، جـ١٠ صـ٤٩١، دمشق، دار القلم.

٢) سورة الأنعام آية ٩٤.

٣) السمين الحلبي: الدر المصون، جـ١٠ صـ٤٩١.

٤) تيثم أي: تأثم، والميسم الجمال.

٥) سيبويه: الكتاب، حـ٢ صـ٣٤٦.

٦) سورة يوسف آية ٨٢.

﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾[1]

فحذف المضاف، وهو مصدر مقدر للفعل "تدور" وحل محله المضاف إليه والتقدير كدوران الذي يغشى عليه من الموت، ويجوز أيضا كون المضاف المحذوف مصدر مقدر للفعل "ينظرون"، ويجوز كون "كالذي" حال من "أعينهم"[2].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:

﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾[3]

أي من تراب أثر حافر فرس الرسول[4]، فحذف المضاف مرتين، ومنه كما ذكر ابن جني مسألة الكتاب أنت مني فرسخان أي ذو مسافة فرسخين[5]، فحذف المضاف وحل المضاف إليه محله وأخذ حكمه.وذهب ابن جني إلى أن ما ورد عن العرب من قولهم:

هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ

بجر ضب، يمكن حمله على أنه من باب حذف المضاف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه بدلاً من حمله على الشذوذ والغلط[6]كما هو المشهور المعتاد، فأصل فأصل التركيب عنده:

هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جحْرُه

---

١) سورة الأحزاب آية ١٩.

٢) انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، جـ٩ صـ١٠٦.

٣) سورة طه آية ٩٦.

٤) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٦٢.

٥) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٦٢، ٣٦٣.

٦) انظر: ابن جني: الخصائص، جـ١ ص١٩٢، ١٩٣.

فخرب نعت سببي لضب وهو في الحقيقة نعت للجحر، ثم "حذِف الجُحْر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفسِ خرِبٍ فجرى وصفا على ضبّ وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف"[1] ومثله قول امرئ القيس:

كـأن ثَبيـراً مـن عَـرانين وبْلـهِ كَبيـرُ أُنـاسٍ فـي بِجـادٍ مُزَمَّـلِ

بجر مزملّ، وهو مستحق للرفع حسب ظاهر التركيب لأنه صفة "كبير"، فجره مخالف للقياس بيد أن الفارسي وجَّهه توجيها قريب الشبه من توجيه ابن جني للمثال السابق حيث رأى الفارس أن أصله: كبير أناس في بجاد مزملٍ فيه

ثم حذف حرف الجر "في"، وناب عنه المجرور "الهاء" وعندئذٍ ارتفع واستتر في اسم المفعول مزمل.

وذهب ابن الحاجب إلى أن مزمل "انجر لمجاورته لأناس تقديراً لا لبجاد، لتأخره عن مزمل في الرتبة"[2] خلافاً لشراح المعلقات وأبي حيان وابن هشام في بعض تعاليقه حيث ذهب هؤلاء إلى أن مزمل نعت لكبير في المعنى لكنه جر على الجوار لبجاد تغليبا للجوار[3].

٦) نيابة الحروف

نيابة الحرف عن الجملة أو ما دونها من المكونات معهودة غير مستغربة في الدرس

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ١ ص١٩٢.

٢) البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون جـ٥ صـ٩٨، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٤.

٣) انظر: البغدادي: خزانة الأدب، جـ٥ صـ٩٨-٩٩.

النحوي، حيث ينوب الحرف عن المحذوف، ويحل محله ويغني عن ذكره اختصاراً[1]، ومن قبيل ذلك نيابة "ما" عن جملة "أنفي"... في قولك: ما قام زيد، ونيابة إلا عن استغنى في: ما قام أحد إلا زيد

و واو العطف تغني وتحل محل "أعطف" و"هل" تحل محل أستفهم وهكذا نابت أحرف المعاني عن جملة فعلية تم حذفها والاستغناء عنها بهذه الأحرف التي تشربت المعنى المراد من الجملة المحذوفة وقامت به، ومن ثم أغنت عن ذكر المحذوف، ووجودها قرينة على المحذوف ودليل عليه، وتأسيساً على ذلك ذهب النحاة إلى أن "يا" تنوب في النداء عن جملة فعلية، فـ"يا عبد الله"، أصلها في تقديرهم: أدعو عبد الله، ثم حذفت جملة "أدعو" وحلت محلها "يا" وأصبحت بدلاً من اللفظ بها، وكذلك نابت "أمّا" عن جملة الشرط في نحو:

أما زيد فمنطلق

والتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذفت جملة الشرط، ونابت عنها "مهما" وأشارت إلى دلالة الشرط المرادة وصارت "مهما" دليلاً على المحذوف.

فهذه الحروف كما قال ابن جني: "نوائب عما هو أكثر منها من الجمل"[2].

ونظراً لنيابة هذه الأحرف عن محذوف اسْتُقْبِحَ حذفُهَا لما يترتب عليه من حذف الأصل، والاختصار، أو حذف النائب والمنوب عنه في آنٍ واحد.

---

١) انظر: ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٢٧٣، ٢٧٤.

٢) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٢٧٤.

ثالثا: الحمل على المعنى والمقابل والنظير[1]

تحذف بعض العناصر النحوية نظراً لحمل اللفظ على معنى مقابله أو نظيره، أو صورته وكأن اللغة لم تحرم أي لفظ من التمتع ببعض أحكام مقابله أو نظيره ومشابهه، ويقع ذلك على مستوى البنية والتركيب كما يتضح مما يأتي:

أ) الحذف حملا على المقابل والنظير في البنية

١) حذف همزة "أفعلَ" في المضارع

أصل المضارع من "أكرم" للمتكلمين والمخاطب والغائب هو نؤكرم، وتؤكرم، ويؤكرم إلا أنهم حذفوا هذه الهمزة في الاستعمال دون مسوغ من إعلال أو ثقل وإنما بسبب حملهم هذه الصورة على صورة المضارع المسند للمتكلم وهي أكرم وأصلها "أؤكرم" فالتقى في الأصل همزتان فحُذِفَتْ همزةُ "أفعل" للتخلص من ثقل توالي الهمزتين، وفرضت اللغة نفس الحكم على المضارع المسند للمتكلمين والغائب – رغم عدم توالي همزتين– طردا للباب على نسق واحد، أي أن اللغة حملت "النون"، و"التاء"، و"الياء"، من حروف المضارعة على نظيرٍ لها وهو الهمزة الدالة على المتكلم، وأعطيت نفس الحكم فحذفت همزة "أفعل" معها أيضا، حملا للنظير على النظير ولتتساوى أحرف المضارعة في الحكم.

٢) حذف واو المثال في المضارع:

تحذف فاء المثال نحو: وثب، وقف في المضارع، حملاً لنون المضارعة، وتائها وهمزتها على الياء التي يلزمها الحذف تخلصاً من الثقل فتقول.:نثب ونقف ولا يجوز نوقف، وأوقف، وتوقف بل نقف، وتقف، وأقف حملا على يقف، وأصلها يوقف.

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ ص٤١١ – ٤٣٥.

ب) الحذف حملا على المعنى والمقابل والنظير في التراكيب

١) حذف تاء التأنيث حملا للتأنيث على التذكير

تحذف تاء التأنيث من المؤنث حملا له على معنى المذكر أي حملا له على نظيره، أو الأصل عند من يعد التذكير أصلا للتأنيث ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ١

فأحكام التركيب طبقا لظاهر السياق تقتضي تأنيث الفعل والقياس جاءته، إلا أنه حذف تاء التأنيث من الفعل حملا لـ "موعظة" على معنى واعظ[٢].

وسهل ذلك الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول مما أدى إلى ابتعاد لفظ المؤنث قليلاً عن لفظ الفعل، وفي التنزيل أيضا:

﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣

بتأنيث الفعل، على الأصل، ولذا علق الفخر الرازي على التأنيث والتذكير في الآيتين قائلا: "التأنيث هو الأصل، والتذكير يحسن سيما إذا وقع فاصل بين الفعل والفاعل"[٤] وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين﴾٥

حيث حُذِفَتْ تاء التأنيث من قريب حملاً لـ"رحمةً" على معنى المطر أو الخير، وسهل ذلك وسَوَّغَهُ استخدام "فعيل" مع المذكر والمؤنث بصورة واحدة. وذكر

---

١) سورة البقرة آية ٢٧٥.

٢) انظر: ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٤٢١.

٣) سورة يونس، آية ٥٧.

٤) الفخر الرازي: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتح الغيب، جـ١٠ صـ١٨٤، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٥) سورة الأعراف، آية ٥٦.

النسفي أن تذكير " "قريب" على تأويل الرحمة بالرحم، أو الترحم، أو لأنه صفة موصوف محذوف، أي: شيء قريب، أو على تشبيهه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، أو للإضافة إلى المذكر"[1]، ومن هذا القبيل قول عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مُزْنـــةٌ ودَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أَرضَ أَبْقَـــلَ إِبْقالَهـــا

فالأصل ولا أرض أبقلت، فحذف تاء التأنيث حملاً لـ"أرض" على معنى موضع. وذكر الرضي أن الضرورة الشعرية ألجأت الشاعر إلى "تأويل الأرض بالمكان، وإنما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل"٢

رابعاً: التعويض

التعويض أحد القرائن الدالة على الحذف المسوغة لإتمامه اكتفاءً بدلالة العوض على المحذوف، ويقع ذلك على مستوى البناء، والتركيب.

أ) التعويض عن المحذوف في البنية.

١) التعويض بالتاء عن حذف ياء "تفعيل" وألف "إفعال"

"فَعَّلَ" الثلاثي المضعف العين نحو "أدّب" يأتي مصدره على "تفعيل" فيقال "تأديب"، وقياس ذلك أن الفعل "ربّى" مصدره تَرْبِيْيُ" فلما استثقلوا تتابع الياءات، حذف "ياء" تفعيل اكتفاء عنها بـ"التاء" التي اجتلب في آخر المصدر عوضاً عن المحذوف ودلالة عليه، فقالوا تربية.

---

١) النسفي: تفسير النسفي، تحقيق مروان الشعار، جـ٢ صـ٨٤، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠٥.

٢) الرضي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جـ٣ صـ٣٤٢، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

٢) التعويض بالتاء عن حذف عين المصدر المصاغ من الثلاثي الأجوف على "إفعال"

إذا كان الفعل على أَفْعَلَ فمصدره على إفعال نحو أقسمَ وإقسام، وقياس ذلك أن الفعل: "أقام" مصدره : إقْوَام

فلما استثقلت الحركة على الواو، أُعِلَّتْ بنقل حركتها إلى ما قبلها، وعندئذ قلبت "الواو" "ألفاً" نظراً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ولا حاجة إلى ذكر الخطوة الأخيرة رغم نص بعض النحاة عليهاّ [١]،إذ يكفي لوقوع الإعلال بالحذف التقاءُ الساكنين ، وهما "الواو" بعد نقل حركتها، وألف صيغة إفعال مما يوجب حذف "الواو" تخلصا من التقاء الساكنين، واختصت بالحذف لكونها محلا للتغيير والإعلال، وحذف محل النقل أولى، أو قلبت كما ذكر النحاة ألفاً فالتقى ساكنان وعندئذ حُذِفَ أحدهما وعوض عنه بالتاء آخر الكلمة فقبل إقامة، والمحذوف عين الكلمة أو ألف الصيغة على خلاف بين النحاة وبكل قيل.[٢]

وكُتُبِ الصرف مترعة بالأمثلة والحالات الدالة على حذف بعض أحرف بنية الكلمة والتعويض عن المحذوف بحرف آخر وحسبنا ما أشرنا إليه.

ب) التعويض عن المحذوف في التركيب:

يمكن بيان بعض صور هذا التعويض فيما يأتي:

---

١) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، جـ٢ ص٥٢٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨.

٢) انظر: ابن جني: الخصائص، ج٢ صـ٣٠٥.

1) حذف الفعل والتعويض عنه بـ"ما"

ذهب النحاة في تحليل: "أمّا أنت منطلقا انطلقت معك" إلى أن أصل التركيب "أن كنت منطلقا"

ثم حذف الفعل فانفصل منه ضميره فصار التركيب: **أن أنت منطلقاً**

فاستُبشع دخول "أن" على الاسم، وحَذْفُ الفعلِ بلا مسوغ أو قرينة فأُتِيَ بـ"ما" عوضاً عن الفعل، ولتكون قرينة دالة عليه ومن ثم حلَّت محله، وعملت عمله، فتعين حذفه إجباريا عندئذٍ، لوجود عوضه فصار التركيب *:أنْ ما أنت منطلقاً*، ثم أدغمت النون في الميم فصار: *أمّا أنت منطلقا*، وأصبح التعويض بـ"ما" قرينة دالة على حذف الفعل، ووسيلة لإصلاح اللفظ بعد الحذف بفصل "أَنْ" عن مباشرة الاسم بعدها. يقول ابن جني: "فإن قلت بم ارتفع وانتصب أنت منطلقا؟ قيل بـ"ما" لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب وهذه طريقة أبى علي وجِلَّة من أصحابنا من قَبْلِه في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه"[1]، ومن هذا القبيل قول العباس بن مرداس:

أَبــا خُراشــةَ، أَمَّــا أَنــتَ ذا نَفَــر! فــإنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ

والأصل: لأن كنت ذا نفر، فحذف حرف الجر ثم حذف الفعل وحلت "ما" محله، و"وجب الحذف، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهور "كان" على أن "ما" زائدة، لا عوض، ولا يستند ذلك إلى سماع "[2]، فـ "أَنْ" كما قال سيبويه :" ضُمّتْ إليها "ما" وهي "ما" التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٣٨١.

٢) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٢صـ ١٤٩.

الياء"[1] وزيادة "ما" عوضاً عن الفعل هنا محل اتفاق البصريين والكوفيين " والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يُجْمَعَ بين العوض والمعوض"[2].

٢) حذف الفعل والتعويض عنه بـ"المصدر"

في بعض التراكيب يحذف الفعل ويعوض عنه بالمصدر، نحو "ضرباً زيداً"، تأديباً عمراً، والأصل: **اضرب زيدا وأدب عمرا**

فحذف منهما الفعل حذفاً واجباً، استغناءً عنه بالمصدر المنصوب الذي جاء عوضا وبديلا عن الفعل المحذوف[3]، فحلَّ محله وعمل عمله وأغنى عنه. "فالعمل الآن إنما هو لهذهِ الظواهرِ المُقاماتِ مُقام الفعِل الناصبِ"٤ ونسبة العمل للمصدر في مثل هذه التراكيب هو رأي "سيبويه والجمهور لأنه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار الفعل نسيا منسيا"٥، وذهب بعض النحاة إلى أن العمل للفعل للمقدر لا للمصدر ورجح ذلك الرضي مؤكدا أن الأولى كون "العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه"٦

٣) حذف "أن" الناصبة والتعويض عنها بحرف العطف

---

١) سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٢٩٣.

٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، صـ٦٧، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٣) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جـ٤ صـ١٥٧، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

٤) ابن حني: الخصائص، جـ١ صـ٢٦٤.

٥) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، جـ٣ صـ٥٠، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٦) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٣ صـ٤١١.

نص النحاة على أن المضارع الواقع جوابا للأمر أو النهي أو الطلب أو غير ذلك من المواطن السبعة[1] المعرفة، منصوب بأن مضمرة وجوباً، فقوله تعالى :

﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾ ٢

بنيته المقدرة "لا تفتروا على الله كذباً أن يسحتكم" إلا أن هذا الأصل المفترض لم يستعمل مع خلوه من الثقل وموجبات الحذف، ورغم ذلك حذفت "أن"اكتفاء بحرف العطف الذي حل محلها وصار قرينة دالة على المحذوف وعوضا عنه، فـ"الفاء" في "فيسحتكم" عوض عن "أن" وقرينة عليها، لأن الفاء ليست حرفَ نصبٍ، وذكر ابن جني أن "أن" الناصبة المقدرة في مثل هذه التراكيب هي مما "يمكن النطق به، إلا أنه لم يستعمل، لا لثقل لكن لغير ذلك من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه .....وذلك أنهم عوضوا من "أن" الناصبة حرف العطف"[3].

وهكذا يمكن تفسير كل مواطن النصب بـ"أن" مضمرة بعد "الواو" أو "الفاء" أو غيرها، بأنهم استساغوا حذفها نظراً لحلول العوض محلها وقيامه بوظيفة القرينة الدالة عليها.

وعليه فـ"أو" والفاء جاءتا عوضاً عن "أن" في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلكاً أَو نَموتَ فَنُعذَرا

---

١) المواطن السبعة هي: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والدعاء والتمني والعرض.

٢) سورة طه، آية ٦١ .

٣) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٢٦٣.

خامساً: العَوَارِض

تتأثر مكونات الجملة العربية بعوارض الإعراب والتركيب التي تلحق بمكوناتها، فتوجب حذف حرف أو أكثر مما لحق به العارض، لامتناع اجتماع العارض وما يجب حذفه على ذات المحل في وقت واحد، وسأشير هنا إلى أهم العوارض المسببة للحذف على هذا النحو:

أ) الإعراب

الجزم أهم عوارض الإعراب المسببة للحذف في نهايات الكلمات حال تركيبها، فهو وسيلة تستعين بها اللغة لتحديد بعض الوظائف الشكلية والدلالية للعناصر النحوية، ويختص بالفعل المضارع، وأصل المضارع أن يكون مرفوعاً ما لم يلحق بصدره جازم أو ناصب أو يتصل بعجزه ما يوجب بناؤه، وإذا عرض الجزم على الفعل المضارع ولحق به أثر فيه على هذا النحو:

١) حذف حركة لام المضارع:

جملة يضربُ زيدً عمرا مصدرة بفعل مضارع مرفوع فإذا دخل عليه جازم أصبح:

لم يضربْ زيدٌ عمراً

بحذف حركة لام الفعل واستبدالها بالسكون لأن الجزم قطع وإذهاب للحركة أو ما ينوب عنها

٢) حذف ما سكن قبل لام المضارع

إذا سُبِقَتْ لامُ المضارعِ بحرف ساكن نحو: "يقوْمُ" ،ثم عرض عليه الجزم ، لحقه بسبب الجزم العارض تغيران لأن صورة الفعل تصبح: لم يقوْمْ، وعندئذ يلتقي ساكنان مما يوجب حذف الساكن الأول فرارا من التقاء الساكنين الناشئ بسبب

عروض الجزم، ولا يحذف الساكن الثاني لدلالته على الإعراب. فيصبح الشكل: لم يَقُمْ.

٣) حذف لام المضارع المعتل

الفعل المضارع المعتل نحو: يسعى، يرمي، يعدو، تتغير بنيته إذا طرأ عليها الجزم فتحذف لامه تقول:

لم يسعَ ، ولم يرمِ، ولم يعدُ

وعلة الحذف هنا راجعة لمنع اللبس، – كما ذكر سيبويه – لأن حرف العلة في آخر المضارع يسكن حال الرفع، فلو ترك ساكنا حال الجزم التبس الرفع بالجزم. يقول سيبويه " واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع" [١]

ويشترط لحذف حرف العلة في هذه الحالات أن يكون متأصلا في بنيته وليس ناشئا عن إبدال أو تخفيف نحو: يقرا بتسهيل الهمز فإنْ جُزِمَ بقيت الألفُ بلا حَذْفٌ فتقول: لم يقرا لأن الألف في الأصل همزة، يقول الصبان "واعلم أنه لا يُحْذَفُ حرف العلة إلا إذا كان متأصلاً فإن كان بدلاً من همزة كيقرا ويقري ويوضو، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه، وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذٍ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض"[٢]

وقد يثبت حرف العلة مع الجازم كقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتَضَحكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةْ كأنْ لم تَرَى قَبْلي أَسيراً يَمَانيا !

---

١) سيبويه: الكتاب، جـ١ صـ٥.

٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ١ صـ١٧٦.

وقول الآخر:

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ، والأَنْبـــاءُ تَنْمِـــي بمـــا لاقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيـــادِ

هَجَـوْتَ زَيَّـانَ ثُـمَّ جِئْـتَ مُعْتَـذِراً مِنْ هَجْوِ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُوْ ولَمْ تَدَع

وحمل جمهور النحاة ذلك على ضرورة الشعر، وتكلف بعضهم فزعم أن حذف حرف العلة للجزم قد وقع، ثم أشبع الشاعر الحركة بعد الحذف، فالحرف الموجود ناشئ عن الإشباع، وليس الحرف الأصلي[١]، "وقال بعضهم :إنه يجوز في سعة الكلام ،و إنه لغة لبعض العرب ، وخَرَّجَ عليه قراءةَ ﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾[٢] ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾[٣] "[٤] وبناء على ذلك " يكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة"[٥]

٤) حذف النون من آخر الأفعال الخمسة

---

١) انظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ١٧٧- ١٧٨.

٢) سورة طه آية ٧٧، الاستشهاد على قراءة يحيى بن وثَّاب وحمزة بجزم تخف ورفع تخشى ولهذه " القراءة وجهان. أحدهما: أن يكون مستأنفا، وتقديره، وأنت لا تخشى،فيكون خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال، والثاني أن يكون قد أثبت الألف ليطابق بين رءوس الآي، فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف." ابن الأنباري، أبو البركات: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، جـ٢ ص ١٥٠- ١٥١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٣) سورة يوسف آية ٩٠، قراءة قنبل "بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة". الصبان: حاشية الصبان جـ١ صـ١٧٨.

٤) السيوطي: همع الهوامع، جـ١ صـ١٧٦.

٥) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ١٧٧.

النون علم الرفع في الأمثلة أو الأفعال الخمسة وهي:

"يفعلان – تفعلان– يفعلون – تفعلون– تفعلين"

فإذا عرض عليها عامل الجزم أو النصب حذفت نونها نحو:

﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾[1]

بحذف النون؛ لأنها نائبة عن الضمة التي هي علم للرفع و"الجزمُ في اللغة القطعُ فلذلك كانَ في الكلام حذفَ الحركةِ أو ما قامَ مقامها" ولذا حذفت النون لعروض الجزم.

ب) الترخيم :

الأصل في نداء الأسماء، ألا يحذف منها شيء فينادى الاسم بتمامه نحو: يا مالك، ومن ثم فالترخيم أحد العوارض الطارئة التي تؤثر على عجز الكلمة، مما يؤدي إلى حذف حرف أو أكثر من نهايتها، إذا توافرت شروط ترخيمها، ككونها منادى علما زائدا على ثلاثة أحرف غير مضاف ولا مركب، وهي شروط متفق على بعضها ومختلف في بعضها كاختلافهم في ترخيم المضاف أو المركب تركيبا إضافيا أو مزجيا.

والترخيم حَذْفٌ قُصِدَ به تَخْفِيْفُ الكلمِة بتقليل حروفها نظراً لكثرة استعمالها في النداء، وما يحذف للترخيم – بناء على ما استقر عند النحاة– قد يكون حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، أو كلمة، أو كلمة وحرف حال كون العلم مركبا.

---

١) البقرة آية ٢٤.

فالأعلام نحو: عامر ومالك يحذف حرفها الأخير ترخيما، حيث تناديه مرخماً قائلا: يا مالِ ويا عامِ، بترك حركة ما صار آخِرا على حالها قبل الترخيم على لغة الانتظار، أو بنائه على الضم على لغة التمام.

فإن كان آخر الاسم حرفاً أصليا مسبوقاً بحرف مد زائد نحو: منصور ومسكين رخم بحذف حرفين من آخره[1]، فتقول: يا منصُ ، ويا مسكِ

فإن ختم العلم بثلاث زوائد، وكان ما قبل الآخر حرف علة نحو رجل اسمه "حولايا أو برداريا فقد أجاز الكوفيون ترخيمه بحذف زوائده الثلاث[2]، فتقول:

يا حولُ ، ويا بردُ

أما البصريون فيرخمونه بحذف الحرف الأخير فقط.

والعلم المركب تحذف منه كلمة تامة عند ترخيمه فتنادي من اسمه: "حضرموت" قائلا: يا حضرُ وتنادي المركب تركيبا إسنادياً نحو :"تأبط شراً"، قائلاً :يا تأبطُ، على مذهب الكوفيين، وإذا سميت رجلا "اثنا عشر" ناديته بحذف كلمة "عشر"، والحرف الأخير من "اثنا"[3] فتناديه قائلا يا اثن.

جـ) التعريف بـ"أل" والإضافة:

تعريف الكلمة "بأل" أو إضافتها للفظ آخر، يترتب عليه حتمية حذف التنوين من آخرها، فـ"رجلٌ " المنونة في قولك :

---

١) انظر: سيبويه: الكتاب جـ٢ صـ٢٥، ٢٦١. وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي جـ١، صـ٣٥٩-٣٦٠، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦. وابن يعيش: شرح المفصل جـ٢ صـ٢١، بيروت، عالم الكتب.

٢) انظر :السيوطي: همع الهوامع، جـ٢ صـ٦٣-٦٤.

٣) انظر: سيبويه: الكتاب جـ٢ صـ٢٦٧-٢٦٨. والرضي: شرح الرضي على الكافية جـ١صـ٤٠٦.

دخل رجلٌ، تصبح دخل الرجلُ، أو دخل رجلُ المبادئ

يحذف التنوين، لعروض التعريف بـ"أل"، أو الإضافة، لأن التنوين لا يجتمع معهما.

أما عدم اجتماعه مع "أل" فلأنها للتعريف، والتنوين عَلَمُ التنكيرِ، ومن ثم لا يلتقيان ؛ لما يلزم من التضاد، يقول ابن جني "التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام فإن ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأول وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجلٌ والرجل، وغلام والغلام، وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام"[1].

وأما عدم اجتماعه مع الإضافة لأنه يدل على تمام الكلمة والإضافة "حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعد.هـ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا، تعادتا وتنافتا، فلم يمكن اجتماع علامتيها، وأيضاً فإن التنوين علم التنكير، والإضافة موضوعة للتعريف وهاتان أيضاً قضيتان متناقضتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة"[2]، وكذلك إن عرضت "أل" أو "الإضافة" على المختوم بنون التثنية أو الجمع نحو: "صانعون"، و"بائعان" فإنهما يصبحان حال الإضافة صانعو السلام، وبائعا المسك، بحذف نون التثنية والجمع، وقد يَرِدُ في الشعر ما يخالف ذلك بإثبات

النون حال الإضافة كقول الشاعر:

هُـمُ القـائلونَ الخيـرَ والآمِرونـه إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

وقول الآخر:

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٦٢.

٢) ابن جني: الخصائص، جـ٣ صـ٦٥.

ولــم يَرْتِفــقْ والنــاس مُحْتَضِــرونُه جميعــاً وأَيْــدِى الْمعْتَفِــينَ رَواهقُــه

ومن النحاة من لا يعبأ بهذين البيتين رغم رواية سيبويه لهما ويراهما شاذين ومصنوعين ، وقد علق البغدادي عليهما بقوله:" وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المتقنين يجيز مثل هذه الضرورة"[1]

د) النسب:

النسب عارض يدخل على الكلمة فيؤثر على أواخرها في حالات معينة بالحذف، وأهم ما يحذف لعارض النسب ما يلي:

أ) حذف الألف والنون: لو نسبنا إلى خراسان، وأصفهان لقلنا: خراسيّ – أصفهيّ

ب) حذف تاء التأنيث: النسب إلى مكة، وبصرة هو مكيّ، بصريّ بحذف تاء التأنيث

جـ) حذف يــاء فعيلة: النسب إلى قبيلة، وصحيفة هو قبليَّ، وصحفيّ

وهناك تغيرات كثيرة تطرأ على الكلمة حال النسب يمكن مراجعتها في مظانها في كتب النحو.

---

١) البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، جـ٤ صـ٢٦٦، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧.

سادسا: سَبْقُ الذِّكْرِ

العربية لغة اختزال واختصار ما لم يكن الإطناب غرضاً مقصوداً، ومن ثم فهي تستعيض عن تكرار الذكر بالإشارة والرمز المختصر، وما الضمائر إلا صورة من صور الاختصار والاختزال في العربية، وقد تستغني اللغة عن تكرار اللفظ إذا سبق ذكره، اكتفاء بذكره السابق، لأن تقدم ذكر اللفظ قرينة دالة على مثله إن وقع بعده، ومن ثم كثر الحذف اكتفاء بدلالة سبق الذكر، وسأشير إلى بعض صور هذا الحذف فيما يأتي:

أ) حذف المبتدأ أو الخبر لسبق ذكره:

عندما يُسْأَلُ من عندك ؟ فيكون الجواب محمدٌ، بحذف الخبر، ومن ثم فكلمة محمد جملة حذف ركن منها ويمكن تحليل بنيتها العميقة أو المقدرة على هذا النحو:

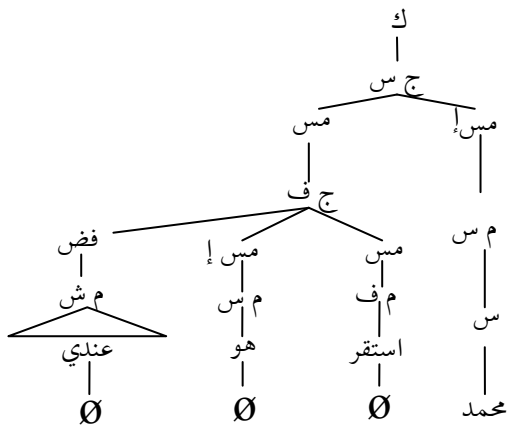

حيث حُذِفَ الخبر هنا نظراً لسبق ذكره في السؤال، فاختصر بالحذف في الجواب. والتقدير محمد عندي، وشبه الجملة "عندي" جزء من جملة فعلية على الرأي الأشهر في التحليل النحوي القديم، فهو متعلق بفعل محذوف تقديره: استقر، ومن ثم فالمحذوف في بنيته العميقة جملة فعلية، وكذلك إن سأل سائل: أين محمد؟

فالجواب عندي، أو بالدار بحذف المبتدأ، ولا مسوغ للحذف إلا سَبْقُ الذِّكْرِ، والتقدير: محمد عندي، أو محمد بالدار ويكون تحليلها هكذا:

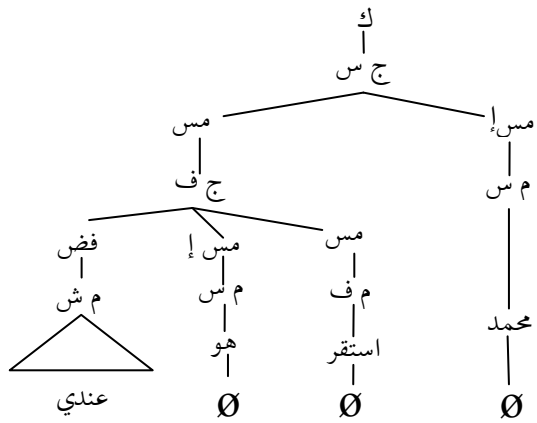

فشبه الجملة "عندي" نائب عن جملة فعلية هي الخبر في الحقيقة.

ويمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [1]

مبني على حذف المبتدأ، أو الخبر، لأنه معلوم من سَبْقِ ذكره أو معناه، والمراد على حذف المبتدأ أمرنا طاعة، والتقدير على حذف الخبر، طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما[2].

ب) حذف المعطوف لسبق الذكر:

إذا سبق ذكر المعطوف جاز حذفه، ومن قبيل ذلك قولهم : راكب الناقة طليحان والمراد، راكب الناقة، والناقة طليحان، فحذف المعطوف اكتفاء بسبق ذكره. فإن قيل لم قُدِّرَ المحذوفُ معطوفاً، ولم يُقَدَّرْ مبتدأ، فالجواب أن ذلك ممتنع لأمرين: "أحدهما أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام، وأوسطه، لا صدره وأوله، ألا

---

١) سورة محمد آية ٢١.

٢) انظر: ابن جني: الخصائص حـ٢ صـ٢٦٣.

ترى أن من اتسع بزيادة "كان" حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً ومن اتسع بزيادة "ما" حشواً، وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول..... والآخر، أنه لو كان تقديره الناقة وراكب الناقة طليحان لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به وهذا شاذ وإنما حكى أبو عثمان عن أبي زيد أكلت لحما سمكا تمرا وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم "[1]

أي وكيف أمسيت فحذف حرف العطف وترك المعطوف.ومن قبيل حذف المعطوف قوله تعالى:

﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ ٢

والتقدير فضرب فانفجرت فحذف المعطوف "فضرب" لتقدم ذكره في "اضرب" قال الزمخشري "الفاء متعلقة بمحذوف ، أي فضرب فانفجرت. أو فإن ضربت فقد انفجرت ..... وهي على هذا فاء فصيحة[3] لا تقع إلا في كلام بليغ"[4]. ومثله قول عمرو بن كلثوم:

مُشَعشَعَةً كَأَنَّ الحُصَّ فيها إذا ما الماءُ خالَطَها سَخِينا

أي خالطها فشربناها سخينا.

ج) حذف جواب الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٢٩٠.

٢) سورة البقرة آية ٦٠.

٣) سميت كذلك لأنها تفصح عن فعل محذوف.

٤) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، جـ١ صـ٢٧٤، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

يجيز جمهور البصريين حذف جواب الشرط عند وجود ما يدل عليه ويشير إليه، كسبق ذكره، أو ذكر معناه ، أو ذكر ما يدل عليه ، فإن كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً مقرونا بلم، فقد ذهب جمهور البصريين إلى جواز حذف الجواب إن تقدم ما يشبهه أو ما يدل عليه[1].

وذلك نحو: أُكْرِمك إنْ أكرمتني، حيث يحللها البصريون على هذا النحو:

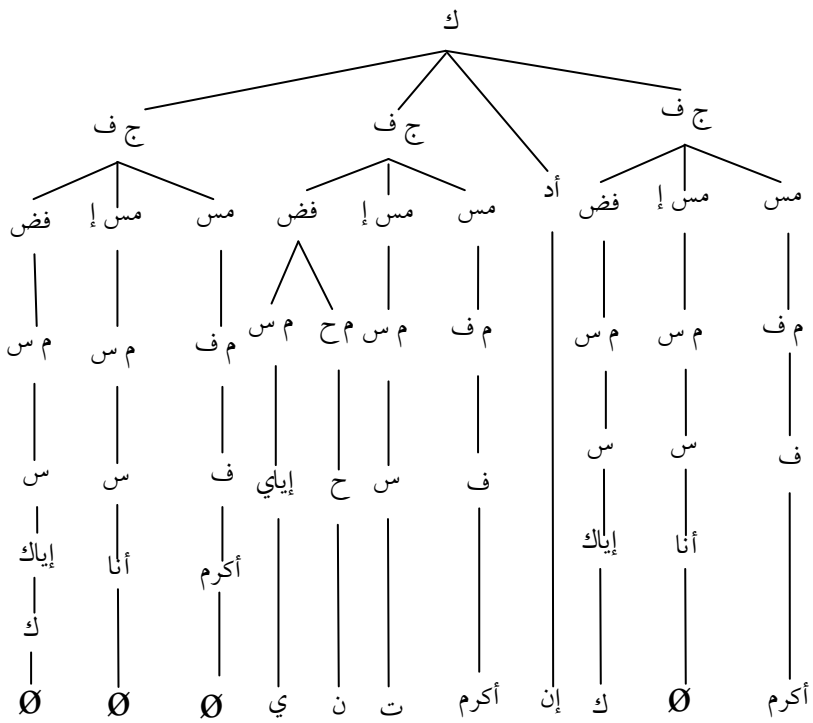

فالبنية العميقة بناء على توجيه البصريين تشير إلى أن جواب الشرط محذوف لدلالة "أكرُمك" المذكورة أولا عليه، والمحذوف هنا هو عين السابق المذكور، ومسوغ

---

١)) انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب محمد، جـ٤ صـ١٨٧٩، القاهرة، مكتبة الخانجي ،الطبعة الأولى ١٩٩٨.

الحذف سَبْقُ ذِكْرِهِ ليس غيرُ. يقول الشاطبي "إذا وُجِدَ ما هو جوابٌ من جهة المعنى قد تقدم على الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه"[1].

ومن هذا القبيل قوله تعالى:

﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾[2]

فقد توالى في الآية شرطان الأول: إن أردت أن أنصح لكم والثاني: إن كان الله يريد أن يغويكم والجوابان محذوفان، أمّا الشرط الأول فحذف جوابه لدلالة شبيهه الذي سبق ذكره، وكأن التقدير لا ينفعكم نصحي إن أرد أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي وأما جواب الشرط الثاني فمحذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه المحذوف عليه.

وجواب الشرط في هذه المسألة من حيث المعنى مذكور معلوم وليس محذوفاً، وإنما المحذوف جواب صناعي تقتضيه الصنعة النحوية التي توجب تأخر الجواب عن الشرط عند البصريين، وقد أشار بعض القدماء إلى ذلك حيث علق ناظر الجيش على المسألة السابقة قائلا "وتقدير الجواب محذوفا لم يكن للاحتياج إليه للاستغناء عنه بذكر ما دل عليه قبل الشرط بل إنما هو من أجل الصناعة النحوية ، لأنه قد تقرر أن الشرط لا بد له من جواب ، وأن الجواب شأنه أن يذكر بعد الشرط"[3].

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٢) سورة هود آية ٣٤.

٣) ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر وآخرين، جـ٩ صـ٤٣٩٤، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

ومذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد أن شبيه الجواب المتقدم هو الجواب، ولا حاجة إلى تقدير محذوف، ولا مانع عندهم من تقدم الجواب على الشرط. [1] وتوجيه الكوفيين والمبرد وأبي زيد أقرب إلى الواقع اللغوي وعليه يكون تحليل التركيب السابق على هذا النحو:

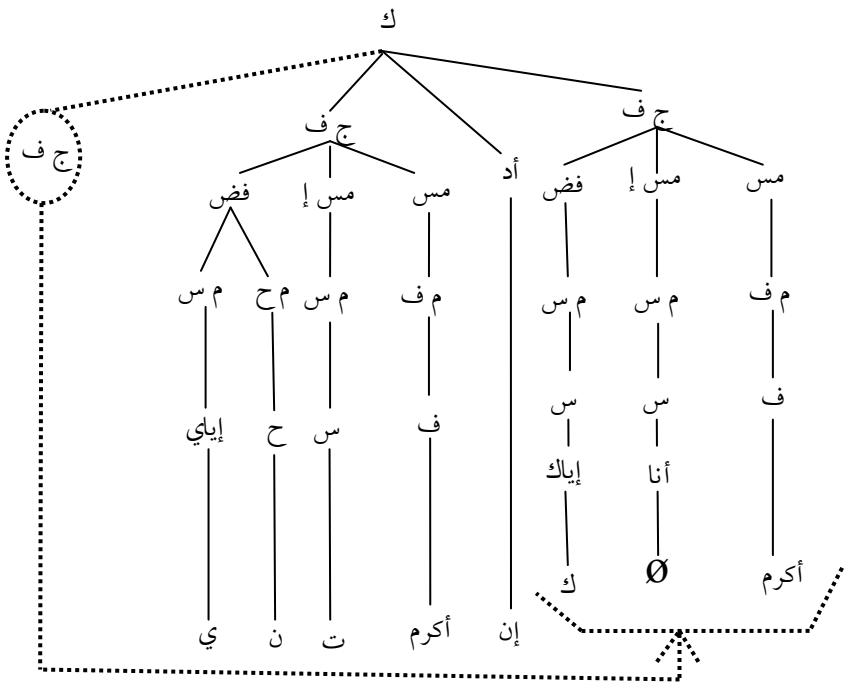

وعليه فقد خضع هذا التركيب لعملية تقديم وتأخير reordering أدت إلى تقديم جواب الشرط على فعله ولم يخضع لعملية حذف deletion.

ويؤكد مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد جواز وقوع أكرمك المرفوع في موقع الجواب الأصلي فتقول:

إن أكرمتني أكرمُك

١) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ٤ صـ١٨٧٩.

بيد أن البصريين يرون أن "أُكْرِمُ" المرفوع في هذه الحالة دال على الجواب، وليس جواباً، والكلام مبني على التقديم والتأخير، والجواب محذوف، اكتفاء بما دل عليه، وأصل "أكرمك" التقديم، وسوغ وقوعه موقع الجواب مرفوعاً كونه مسبوقاً بفعل شرط لا تظهر عليه آثار الجزم ولذا قال الشاطبي: "وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً والشرط ماض من جهة أنه مقدر التقديم، وليس عندهم في موضعه، فهو في الحقيقة دليل الجواب كما قلت: أكرُمك إن أكرمتني، ولو قدرت أنه نفس الجواب لوجب الجزم فقلت إن أكرمتني أكرمْك، والذي سوغ ذلك مجيء فعل الشرط ماضياً، لأنه إذا كان ماضياً لم يظهر فيه عمل الجازم، فحسن الإتيان بعده بما لا ينجزم على حد ما لو أتى قبل الشرط"[1].

وذهب ابن مالك إلى أن المرفوع المتأخر هو جواب الشرط وليس دليلا عليه، وخصص رفع جواب الشرط بكون الشرط ماضياً، حيث يقول "فإن كان الجواب مضارعاً، والشرط ماضياً فالجزم مختار ..... والرفع جائز كثير"[2]

ومن قبيل حذف جواب الشرط الماضي لسبق ذكره قوله تعالى:

﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ ٣

فجواب الشرط محذوف تقديره "فقد افترينا على الله كذبا" فالمحذوف عين الدال المقدم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:

﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾[4]

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٣.

٢) انظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، جـ٢ صـ١٤٨، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٣) سورة الأعراف آية ٨٩.

٤) سورة الأعراف آية ١١٣.

وقد يحذف جواب الشرط الماضي لسبق لفظ يدل عليه ويشير إليه، وعندئذٍ يكون اللفظُ "الدَّالُّ "على الجواب مختلفاً عن لفظ الجواب كقوله تعالى:

﴿ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ ١

فالاستعاذة طلب البعد وعدم الاقتراب، ومن ثم فهي دالة على جواب "إن" المحذوف والتقدير:

إن كنت تقيا فابتعد عني أو فلا تقربني ونحو ذلك، فحذف الجواب لدلالة ما سبق ذكره عليه[٢].

وقد يحذف جواب الشرط لدلالة خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط بقول ابن مالك: "وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط"[٣].

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ ٤

فحذف جواب الشرط لدلالة "مهتدون" وهي خبر المبتدأ المتقدم الواقع اسمَ "إنّ" ومثله:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلقُـــرآنِ يَدْرُسُـــهُ والمَـرْء عِنْـدَ الرُّشـا إن يَلْقَهـا ذِيـبُ

فحذف جواب إن يلقها، لدلالة خبر المبتدأ المتقدم على أداة الشرط عليه،و الأصل: "والمرء ذئب إن يلقَ الرُّشا "[٥]، فالمرء مبتدأ وذيب خبره. ومثله قول ذي الرمة :

---

١) سورة مريم آية ١٨.

٢) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٠.

٣) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٧٩.

٤) سورة البقرة آية ٧٠ .

٥) سيبويه : الكتاب، جـ٣ صـ٦٧، ٦٨.

وإنيّ مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ الذي بـهِ أَنْـتِ مِـنْ بَـينْ الجَوانـبِ نـاظِرُ

فـ"ناظر" خبر "إنّ" في صدر البيت وقد أغنت عن جواب الشرط المحذوف، ويجوز كونه الجواب على إضمار الفاء، والوجهان المذكوران أجازهما سيبويه[1] وذهب المبرد إلى أنه "على إرادة الفاء"[2] وكذلك صنع ابن السراج حيث يقول: "والذي عندَ أَبي العباس وعندي فيه وفي مثالِه أَنَّهُ على إضمارِ الفاءِ لا غير لأَنَّ الجوابَ في مَوْضِعِهِ فَلا يجوزُ أَنْ تنوي بهِ غيرَ موضعِه إذَا وُجدَ لَهُ تأَويلٌ"[3] ولا يجيز الرضي تعليق " الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلا يقال: زيد إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أي: فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ"[4]

فإن كان الشرط مضارعاً جاز حذف جوابه، لتقدم ما يدل عليه عند الجمهور في الشعر، ووهَّنُوه في النثر، وعبارة ابن مالك في ألفيته تشير إلى جواز حذف جواب الشرط لدليل متقدم بصرف النظر عن كون الشرط ماضيا أو غير ماض حيث يقول:

والشـرطُ يُغنـي عـن جَـوَابٍ قـد عُلِـمْ والعَكْسُ قدْ يَـأْتِي إنِ المعْنَـى فُهِـمْ [5]

فقوله "الشرط" مطلقا دون تخصيص يشمل الماضي والمضارع، ومن ثم يجوز أن تقول:

أزورك إن تزرْني، وأكرمُك إن تكرمُني

---

١)انظر: سيبويه: الكتاب، جـ٣ صـ٦٨.

٢) المبرد: المقتضب جـ٢ صـ٧٠.

٣) ابن السراج: الأصول في النحو، جـ٣ صـ٤٦٢.

٤) الرضي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، جـ٤ صـ٩٧.

٥) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.

بحذف جواب الشرط لدلالة ما سبق ذكره عليه، والمحذوف المقدّر هو عين المذكور المرفوع السابق ذكره، وجمهور البصريين يضعفون ذلك ولا يمنعونه.

يقول أبو حيان : "ولا خلاف في جواز آتيك إن تأتني على قبح"[١]

ويقول ابن مالك في التسهيل "وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم إلا قليلا"[٢]ونقل ناظر الجيش عن أبي حيان أن قوله "إلا قليلا" السابقة "لا يشعر بالاختصاص بالشعر بل بجوازه على قلة، والصحيح اختصاص ذلك بالشعر"[٣]

وخصص ابن مالك في بداية عوامل الجزم حذف الجواب لدلالة شبيهه المتقدم عليه بكون الشرط ماضياً خلافاً لما يفهم من قوله السابق. حيث يقول: "لأداة الشرط صدر الكلام فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه، وليس إياه خلافا للكوفيين والمبرد وأبي زيد، ولا يكون الشرط حينئذٍ غير ماض إلا في الشعر"[٤].

وتعقب الشاطبي قوله في الألفية "والشرط يغني عن جواب قد حذف "ذاكراً أنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب، والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً..... فكان من حق الناظم أن يبين هذا ويقيد كلامه فإنه يقتضي

---

١) أبو حيان: ارتشاف الضرب، جـ٤ صـ١٨٨٠.

٢) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، جـ٣ صـ١٨٥، مكة المكرمة، جامعة أم القرى– مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٣) ناظر الجيش : شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٤١٥.

٤) ناظر الجيش : شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٦٩.

أن الجواب يُحْذَفُ إذا عُلِمَ مطلقا سواء كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جوابا إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك"[1].

ويرى الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري أن المتقدم في مثل هذه التراكيب هو جواب الشرط وليس دليلاً عليه فهم يجيزون تقدم جواب الشرط على فعل الشرط [2].

ويمكن تلخيص استدلالهم على صحة مذهبهم فيما يأتي

أولاً: احتجوا بمجيء الجواب مقرونا بالفاء قبل الشرط كما في قول قيس بن مسعود :

فلـم أَرْقِـهِ إِنْ يَـنْجُ منهـا وإن يَمُـتْ فطَعْنَـــة لا غُـــسٍّ ولا بمُغَمِّـــرِ

حيث وجهوا "فلم أرقه" على أنها جواب لـ"إِنْ ينج"

ويعكر على هذا الاستدلال أن البصريين لا يسلمون بصحته ويعلق عليه ابن جني بقوله "وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه ..... ووجه القول عليه أن الفاء في قوله : (فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها أو زائدة وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها"[3].

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٦.

٢) انظر الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢١.

٣) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٣٨٨

وأشار الشاطبيُّ إلى احتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شيء تقدم قبلها، يؤكد ذلك أن كل ما جاء في كلام العرب مما ظاهره تقدم الجواب لم يأتِ بالفاء[1]، كقوله تعالى:

﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا ﴾ ٢

فعدم ذكر الفاء يؤكد أن المتقدم دليل على الجواب وليس به .

ثانياً : ذهب الكسائي والفراء إلى أن الأصل في جواب الشرط الرفع والتقدم على أداة الشرط، فقولك: إن تقم أقمْ، أصلها عندهما: أقوم إن تقم

فلما نُقِلَ الجواب من موقعه المتقدم وتأخر عن الشرط جزم لمجاورته للشرط المجزوم.

وأشار الشاطبي إلى أن ادعاء رفع الجواب وتقدمه في الأصل مخالف للمنطق "لأن الشرط سبب في الجزاء، والسبب رتبته التقديم على المسبب وإن كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير"[3].

وقد يتأخر الفعل المرفوع الدال على الجواب المحذوف لفعل الشرط المضارع، ويقع موقع الجواب وعندئذٍ تأتي الجملة على هذا النمط:

أداة شرط + مضارع مجزوم + مضارع مرفوع

وقد ورد ذلك في النثر كما في قراءة طلحة بن سليمان:

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [1]

---

١) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢٠.

٢) سورة الأعراف، آية ٨٩

٣) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٢٣.

برفع الفعل "يدرككم"، وهو دال على "الجواب-خلافا للكوفيين وبعض البصريين- وليس به، لأنه لو كان جواباً وجب جزمه، فكأن التقدير:

يدرككم الموت أينما تكونوا

ثم نقلت جملة "يدرككم الموت" الدالة على الجواب المحذوف، من موقعها إلى موقع الجواب. فأصل التركيب عندئذ جاء على هذا النمط:

مضارع مرفوع + أداة الشرط + مضارع مجزوم

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى جواز ذلك التركيب على قبح حيث يقول "ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن إنْ هنا هي العاملة وقد جاء في الشعر"[٢].

ومن أمثلة هذا التركيب في الشعر قول جرير بن عبد الله البجلي :

يـا أَقْـرَعُ بـنَ حـابسٍ يـا أَقْـرَعُ إنـك إن يُصْـرَعْ أَخُـوك تُصْـرَعُ

برفع تصرعُ، وعليه فالتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، والجواب محذوف، ثم أخر

ما يدل على الجواب ووقع في موقعه فكأنه من قبيل إصلاح اللفظ حتى تبدو الجملة الشرطية مكتملة الأركان، ورفع المتأخر قرينة دالة على أنه ليس جواباً ومثل البيت السابق قول العجير السلولي:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عمِّي ولا أَخِي وَلكِـنْ مَتَـى مَـا أَملِـكِ الضُّـرَّ أَنْفَـعُ

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْـتَ تَحَمَّـلْ فَـوْقَ طَوْقِـكَ إنَّهـا مُطَبَّعَـةٌ مَـنْ يأتِهـا لا يَضِـيرُهَا

---

١) سورة النساء آية ٧٨.

٢) سيبويه: الكتاب، تحقيق هارون، جـ٣ صـ٦٧.

والأصل: لا يضيرها من يأتها، ثم أخر ما يدل على الجواب المحذوف ووقع موقع الجواب. وقد أجاز الجمهور وقوع مثل هذه التراكيب في الشعر، لكنهم ضعفوا ذلك، ووهنوه في النثر، ولعل سّر تضعيفهم لهذا النمط في النثر ما ذكره بعض النحاة من "أن العرب تكره أن يظهر لأداة الشرط عمل في اللفظ ثم لا يكون له جواب مجزوم وهكذا جري الأمر في كلامهم"[١]، وذكر الشاطبي أن المرفوع المتأخر في مثل هذه التراكيب يمكن حمله على توجيهين.

الأول: كون المرفوع دليلا على الجواب، وليس جواباً، والكلام عندئذٍ مبنى على التقديم والتأخير، وهذا مذهب سيبويه في مثل هذه التراكيب[٢].

الثاني: كون المرفوع جزءاً من جواب حذفت فاؤه، والمضارع إن دخلت عليه الفاء في الجواب رُفع وتقدير البيت الأول عندئذ: إنك إن يصرع أخوك فتصرع ، وهذا مذهب المبرد في مثل هذه التراكيب [٣]، والجمهور يقبل مثل هذه التوجيهات في الشعر، دون النثر وقراءة طلحة بن سليمان السابقة مخالفة لما ذهبوا إليه.

د) حذف فعل الشرط لسبق ذكره أو ذكر ما يدل عليه

قد يحذف فعل الشرط منفيا أو مثبتا لدلالة ما سبق ذكره عليه[٤]، تقول:

---

١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦.

٢) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦– ١٣٨. وناظر الجيش: شرح التسهيل تحقيق علي فاخر وآخرين جـ٩ صـ٤٤١٥.

٣) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٣٦– ١٣٨. وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٤١٥.

٤) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٧.

افعل كذا وإلا عاقبْتك

حيث حذف الشرط بعد "إلّا" وأصلها إنْ لا، والتقدير: **وإلّا تفعل عاقبْتك**

وسوغ ذلك سبق ما يدل على المحذوف، وهو قولك افعل، و"لا" النافية، فـ"إنْ" داخلةٌ في هذا التركيب على فعل شرط منفي، ثم حذف الفعل، وبقي النفي دون حذف، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.، ويكثر حذف فعل الشرط المنفي بـ"لا"، بعد "إن" ومنه أيضاً قول الأحوص:

فطلِّقْهـــا فلســـتَ لهـــا بكـــفءٍ وإلاَّ يَعْـــلُ مَفْرِقَـــكَ الحُســـامُ

أيَ وإلّا تطلقها، فحذف الشرط اكتفاء بدلالة "فطلقها" السابق والجواب اللاحق.

ومثله قول المثقب العبدي:

فَإِمَّـــا أَنْ تكُـــونَ أَخِـــي بِصِـــدْقٍ فَـأَعْرِفَ مِنْـكَ غَثِّـي مِـنْ سَـمِيني

وَإلاَّ فَـــــاطَّرِحْنِي وَاتَّخِـــــذْنِي عَـــــدُوَّاً أَتَّقِيـــــكَ وَتَتَّقِينِـــــي

والتقدير وإلا تكن أخي فاطرحني، فحذف الشرط لدلالة ما سبق عليه.

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى أن حذف الشرط جائز دون قيود سوى وضوح المعنى قائلاً:

والشـرطُ يُغنـي عـن جَـوَابٍ قـد عُلِـمْ والعَكْسُ قـدْ يَـأْتِي إنِ المعْنَـى فُهِـمْ [1]

ولكنه ذكر في التسهيل: أن الشرط لا يحذف إلا بقيدين

الأول: كون الجازم "إنْ" دون غيرهما من الأدوات

الثاني: أن تقع "لا" النافية بعد "إنْ".

---

١) ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص٥٩

يقول ابن مالك "ويحذف الجواب كثيراً لقرينة، وكذا الشرط المنفي بلا تالية "إنْ""[1]

وقد سقطت عبارة "المنفي بلا تالية إن" من بعض نسخ التسهيل[2]، وسقطت من النسخة التي شرحها ناظر الحبش حيث ورد النص عنده هكذا "ويحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط ويحذفان بعد إن في الضرورة"[3]. أما الشرط الأول فأكده أبو حيان قائلاً: "وحذف فعل الشرط لا أحفظه إلا في "إن" وحدها"[4]

ويعكر على اشتراط "إن" إنشاد ابن مالك بيتا ورد فيه الحذف مع غير "إن" وهو قول الشاعر:

مَتَى تُؤخَذُوا قَسْراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ وَلاَ يَنْجُ إلاَّ فِي الْصِّفَادِ يَزِيْدُ

والتقدير متى تثقفوا تؤخذوا بحذف فعل الشرط بعد متى[5]

ومقتضى كلام ابن مالك أن الشرط لا يحذف إلا إذا كان منفيا بلا، وعندئذٍ يحذف فعل الشرط وتبقي "لا" قرينة مشيرة إليه.

وهذه الشروط التي صرح بها ابن مالك في تسهيله لم ينص عليها في ألفيته كما وضحنا مما يشير إلى عدم أهميتها أو لزومها وأجاب الشاطبي عن هذا الإشكال أو المأخذ متعللا لابن مالك [6] بأمرين:

---

(١) ابن مالك: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات صـ.٢٣٨-٢٣٩.

(٢) انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات، صـ٢٣٨ حاشية رقم ٧.

(٣) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٧٩.

(٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٣.

(٥) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٠، ٤٣٨٣.

(٦) انظر الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٦٩.

الأول: أنه لم يشترط في الألفية الحذف بعد "إن" دون سواها، رغم ورود السماع في الحذف بعدها دون غيرها، لأنه يرى أن المسموع بعد "إن" يجوز القياس عليه مع غير "إن" ، ومن ثم يكون حذف الشرط بعد "إن" مما ورد به السماع، ويعد غيرهما مما يجيزه القياس عنده.

الثاني: أنه لم يعرض في الألفية لقيد "لا" النافية اكتفاء بقوله "إنْ المعنى فُهِم" وفَهْمُ المعنى قيد واسع تدخل تحت شروط كثيرة.

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور والأُبَّذِيّ[1] أنَّ "لا" النافية يؤتي بها بعد "إنْ" تعويضا عن فعل الشرط المحذوف، وأنكر ذلك أبو حيان وذكر أن رأيهما ليس بشيء[2].

وعلق على ذلك ناظر الجيش متهكما من ابن عصفور والأُبَّذِيّ قائلا "والعجب من هذين الرجلين الكبيرين كيف يزعمان أن "لا" عوض مع أن الشرط ليس الفعل المثبت، بل الشرط إنما هو الفعل المنفي، فأداة الشرط إنما هي طالبة في مثل هذا التركيب للفعل المنفي لا للفعل المثبت، ثم إن الفعل حذف وبقيت "لا" لتدل على أن المشروط إنما هو النفي لا الإثبات، وإذا كان كذلك فكيف يقال : إن "لا" عوض

---

١) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأُبَّذِيّ، أبو الحسن، نحوي أندلسي مات بغرناطة في شهر رجب سنة ثمانين وستمائة، قال عنه تلميذه أبو حيان: "كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان في غاية الفقر على إماماته في العلم . ولي إمامة جامع القيسارية ، فارتفق بمعلومه . قلت يوما للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير – والأبذي حاضر : ما حد النحو ؟ فقال هذا الشيخ هو حد للنحو". السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ٢ صـ١٩٩، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

٢) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٣.

من الفعل ؟ لأن لازم هذه الدعوى أن "لا" إنما أتى بها بعد "أن" بعد أن حذف الفعل، ويلزم منه أن أداة الشرط مباشرة للفعل دون "لا" وليس للأمر كذلك"[1].

وذكر أبو حيان أن فعل الشرط يجوز حذفه لدليل مثبتا كان أو منفيا [2] ومن حذفه مثبتا قولهم:

إن خيراً فخير وإن شراً فشر

حيث حذف فعل الشرط بعد "إن" وهو مثبت لا منفي والتقدير إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، مثلما يحذف منفيا وقد تقدم ذكره.

هـ) حَذْفُ جوابِ ما تَأَخَّرَ مِنْ شَرْطٍ أَوْ قَسَمٍ حَالَ اجْتِمَاعِهِمَا لدلالة جواب ما تقدم عليه: لهذا الحذف عدة صور منها:

١) إن توالي شرطان فصاعداً

إن توالى شرطان نحو:

إِنْ أَطَعْتَنِي إِنْ أَمَرْتُكَ كَافَأْتُكَ

فـ"كافأتك" جواب الشرط الأول :"إن أطعتني"، وأما الشرط الثاني :"إن أمرتك" فقد حُذِفَ جوابه لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وترتيب الجملة حسب مقتضيات المعنى:

إن أمرتك فأطعتني كافأتك ، فالشرط الثاني لفظا هو الأول معنى، نص على ذلك ابن مالك قائلا: " ثاني الشرطين لفظاً أولهما معنىً في نحو إن تتب إن تذنب ترحم"[3].

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٢.

٢) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٣.

٣) ابن مالك: التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات صـ٢٣٩.

وعبارة ابن مالك تبرهن على أمرين:

الأول: أن الشرط المتأخر هو الأول من حيث المعنى ثم يليه ما قبله وهكذا.

الثاني: جواز حذف جواب الشرط المضارع في النثر خلافا للمنقول عن الجمهور، وعنه في بعض أقواله، حيث صرح هنا بشرط مضارع هو إن تتب، "إن تذنب" ترحم، فتذنب شرط مضارع حذف جوابه. وقد تعقبه في ذلك أبو حيان قائلاً " وذهل[1] عن القاعدة التي قررها وهي أنه متى كان الجواب محذوفاً لم يكن فعل الشرط غير ماض فأتى بصيغة إن تذنب، وغرّه في ذلك الوقوف مع ظاهر قوله "إن تَسْتِغيثُوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا"[2] فإن صيغة تذعروا مضارعة وقد ذكرنا أن هذا إنما جاء في الشعر"[3].

وانتقاد أبي حيان وتعقبه محل نظر، لأنهم لم يمنعوا حذف جواب الشرط المضارع في النثر مطلقاً وإنما ضعفوه أي أنه جائز لكنه قبيح كما صرحوا بذلك والشروط المتوالية إمّا أن تكون مرتبة وجوداً أولا وقد نقل أبو حيان عن ابن مالك أن "ما كان فيها مترتبا في الوجود فوقع في النطق على غير الترتيب الوجودي فإن المراعي في الجواب إنما هو على الترتيب الوجودي لا على الترتيب المنطقي.....وأفهم كلامه في هذه المسألة أنه إذا لم يكن الشرطان مترتبين فإن كل واحد يقع معنىً حيث يقع نطقاً نحو: إن أكلتَ إن ضحكتَ فأنت حر، فيكون إنْ أكلت أولا لفظاً ومعنى، وإن ضحكت ثانيا لفظا ومعنى"[4].

وقد يتوالى أكثر من شرطين ومن ذلك المسألة المشهورة:

---

١) ضمير الفاعل عائد على ابن مالك .

٢ البيت بتمامه: **إن تَسْتِغيثُوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا مَنًّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ**

٣) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٩٢، ٤٣٩٣.

٤) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد البنا، جـ٩ صـ٤٣٩٢، ٤٣٩٣.

"**إِنْ أَعْطَيْتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ** "

ففي هذه العبارة ثلاثة شروط:

الشرط الأول: إِنْ أَعْطَيْتُكَ وجَوَابُه فَعَبْدِي حُرٌّ

الشرط الثاني: إِنْ وَعَدْتُك وجوابه محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه

الشرط الثالث: إِنْ سَأَلْتَنِي وجوابه محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه[١].

والأصل في ترتيب العبارة حسب مقتضيات المعنى طبقاً للترتيب الوجودي:

إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فعبدي حرٌّ

والسؤال المطروح بناءً على ما تقدم هو:

أيُقَيَّدُ وقوع الحكم المترتب على الشرط بوقوع هذه الشروط مرتبة حسب المعنى أم لا؟

قال ناظر الجيش "فليس يعتق العبد إلا إِنْ بدأ بآخر الشروط فيكون مبدأ فعله، ويكون أول الشرط أخر فعله فإن سأله ثم وعده ثم أعطاه لزمه العتق وإن وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق" [٢] وذكر أبو حيان أن وقوع الحكم في المسألة المذكورة فيه عدة آراء [٣]:

الرأي الأول: الجواب للشرط الأول، ومن ثَمَّ يلزمُ العتق إن وقع الشرط الثالث ثم الثاني ثم الأول، وذكر أبو حيان أن هذا الرأي "هو الصحيح وبه ورد السماع"[٤].

---

١) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٩.

٢) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٣٨٩.

٣) انظر:أبا حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٥.

٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب جـ٤ صـ١٨٨٥.

الرأي الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن الجواب المذكور للشرط الأخير (الثالث)، والشرط الثالث وجوابه، هما جواب الشرط الثاني، والشرط الثاني وجوابه، هما جواب الشرط الأول وعليه فَإِنْ وَقَعَ الشرط الأول ثم الثاني ثم الثالث لزم العتق، فالكلام مبني على حذف الفاء وكأن الأصل:

إن أعطيتك فإن وعدتك فإن سألتني فأنت حر

الرأي الثالث: يلزم العتق بوقوع الشروط كلها بصرف النظر عن ترتيبها وما فيها من تقديم أو تأخير.

٢) إن توالى شرط غير امتناعي وقسم

إن توالي شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما حذفاً واجباً نظراً للاستغناء عنه بجواب ما تقدم[١]، لأن جوابها واحد، ومن ثم وجب الحذف نحو:

إن جئتني والله أكرمْك

فجواب القسم محذوف وجوبا حيث أغنى عنه ودل عليه جواب الشرط المتقدم ولا يجوز، إن جئتني والله لأكرمنَّك ، بحذف جواب الشرط رغم تقدمه لأن الشرط إذا تقدم "فالاعتماد في الكلام إنما هو عليه، والقسم جيء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملغي، إذ لم يعتن به فيقدم، فصار الجواب إذن لما اعتمد وهو الشرط فاستحق الجزم وصار على حكم ما لو لم يكن قسم"[٢].

---

١) انظر: التسهيل لابن مالك صـ ٢٣٩، وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٢١.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٣.

فإن تقدم القسم نحو: والله إن جئتني لأكرمنّك، حُذِف جواب الشرط وجوبا نظرا للاستغناء عنه بجواب القسم المتقدم ولا يجوز: والله إن جئتني أكرمْك، بحذف جواب القسم المتقدم غير المسبوق بذي خبر إلا نادراً[1].

وإثبات الجواب للقسم في مثل هذه التراكيب دون الشرط يمكن تعليله بأن القسم إن تقدم "صار هو المعتني به المقدّم فاستحق الجواب فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقا عليه كما دخل الظرف في قولك والله لأضربنَّك يوم الجمعة حين كان الجواب معلقا عليه ومطلب الوقوع فيه "[2].

ولا يجوز أيضاً: والله إن جئتني لأكرمنَّك أكرمْك أو بالعكس بالجمع بين الجوابين[3].

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب حذف جواب المتأخر قائلاً:

واحـذِف لَـدَى اجتمـاع شـرطٍ وقسـمْ جــوابَ مــا أَخَّــرْتَ فَهْــوَ مُلْتَــزَمْ[4]

يقول الشاطبي "القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد فإن جواب المتأخر منها يحذف مطلقاً، استغناء عنه بجواب المتقدم فإن تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وان تقدم القسم استغنى بجوابه عن جواب الشرط في الأمر العام، وربما كان الأمر بالعكس وإن تقدم القسم"[5].

---

(١) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٢.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٣.

(٣) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧١.

(٤) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.

(٥) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٠.

ومن قبيل حذف جواب الشرط المتأخر للاستغناء عنه بجواب القسم المتقدم، قوله تعالى:

﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [1]

فاللام في "لئن" موطئة للقسم دالة عليه والتقدير والله لئن....، وجملة "لا يأتون" جوابُ القسمِ، وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جوابُ القسم المتقدم.

وقول كثير:

حلفتُ بربِّ الرّاقصاتِ إلى منىً يَغُولُ البلادَ نَصُّها وَذَمِيلُها
لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَا لاَ أُقِيلُهَا

وقول الشاعر:

أمَا وَالَّذِي حَجَّتْ لَهُ الْعِيسُ تُرْتَمى لِمَرْضَاتِهِ شُعْثٌ طَوِيلٌ ذَمِيلُها
لَئِنْ نائِباتُ الدَّهرِ يوْماً أدَلنَ لِي على أُمِّ عَمْرِو دَوْلَةً لاَ أقِيلُها

فجملة "لا أقيلها" جواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق ولهذا لم يجزم الفعل.

٣) إن توالي شرط غير امتناعي وقسم بعد ذي خبر

ذهب ابن مالك إلى أنّه إن توالى شرطٌ غير امتناعي وقسم، وتقدمهما ذو خبر نحو:

مُحَمَّدٌ إنْ تأته والله يكرمْك

فالراجح كونُ الجوابِ للشرطِ تقدَّمَ القسمُ أو تأخر، ويحذف عندئذٍ جواب القسم وجوباً للاستغناء عنه بجواب الشرط يقول ابن مالك:

وَإنْ تَوَالَيَا [1]وَقَبْلٌ ذُو خَبَرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقَاً بِلاَ حَذَرْ [2]

---

١) سورة الإسراء، آية ٨٨.

وعلة "ترجيح الشرط في إغناء جوابه هنا مطلقاً بأن تقدير سقوطه مخل بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل، لأنه مسوق لمجرد التوكيد والاستغناء عن التوكيد سائغ"[٣]، وتعقب الشاطبي ابن مالك في هذا الحكم مؤكداً أن التعليل بأن سقوط القسم غير مخل، بخلاف الشرط تعليل ضعيف، لا ينهض، لأنه إن كان سقوط الشرط مخلا فسقوط القسم أيضا مخل، لأنه إن كان توكيداً لم يجز حذفه لأن الحذف ينافي التوكيد، بالإضافة إلى أن سقوط الشرط إنما يكون مخلا إذا لم يكن عليه دليل، وسقوط أحدهما هنا إنما هو لدليل على المحذوف فكأنه موجود ومن ثم فالأولى في مثل هذه المسألة جواز الوجهين مطلقا بعد ذي الخبر "كان المقدم الشرط أو القسم وعلى هذا يدل كلام سيبويه في مسألة:

أنا والله إن تأتني لا آتك

إذ حسن الجزم في لا آتك، على أن يكون "الشرط وجوابه "خبر" "أنا" والقسم ملغي، وأجاز ابن خروف أن يرفع على جواب القسم، والقسم وجوابه خبر أنا، والشرط ملغي، وهو كلام صحيح متمكن في القياس"[٤].

ويندر رجحان كون الجواب للشرط رغم تقدم القسم، وعدم تقدم ذي خبر،وقد "جوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر"[٥]، وذكر الشاطبي أن بابه الشعر[٦]،

---

١) أي الشرط والقسم.

٢) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.

٣) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٣، ١٧٤.

٤) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٦، ١٧٧.

٥) السيوطي: همع الهوامع، جـ٢ صـ٤٠٤.

٦) انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد المجيد قطامش، جـ٦ صـ١٧٤.

ويقول الرضي "ويجوز قليلا، في الشعر: اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره"[١]، "وأشار ابن مالك إلى ذلك بصيغة تفيد التقليل والندور قائلاً:

وَرُبَّمَـــا رُجِّـــحَ بَعْـــدَ قَسَـــمِ شَـــرْطٌ بِـــلاَ ذِي خَبَـــرِ مُقَـــدَّمِ ٢

من ذلك قول الشاعر[٣] :

حَلَفْـتُ لَـهُ إنْ تُـدْلِجِ اللَّيـلَ لا يَـزَلْ أَمَامَـك بَيْـتٌ مِـنْ بُيُـوتِي سَـائِرِ

فـ"لا يزلْ" جواب "إنْ" رغم تقدم القسم، ومنه ما أَنشده الفراء لبعض بني عقيل[٤]:

لَـئِنْ كَـانَ مَـا حُدثْتَـهُ اليَـوْمَ صَـادِقاً أَصُـمْ فِـي نَهَـارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيـاً

فـ "أصم" جواب "إن" رغم تقدم القسم.

وقول ذي الرمة:

لـئن كانـتِ الـدُّنيا علـيَّ كمـا أرَى تبـاريحَ مـن مـيٍّ فَلَلمـوتُ أرْوَحُ

فـ"للموت" جواب "إنْ" رغم تقدم القسم ، وقول الآخر:

لـئنْ كُنْـتُ لاَ أُرْمَـى وَتُرْمَـى كِنَـانَتي تُصِبْ جانِحاتُ النَّبلِ كَشْحِي وَمَنْكِبي

تصب جواب "إنْ" رغم تقدم القسم. ويعكر على ذلك أن البيت يروى "إذا كنت"[٥] و"فإن كنت"[١] وعليهما فلا قسم، ولا شاهد في البيت، ورغم ذلك فظاهر الشواهد

---

١) الرضي: شرح الرضي على الكافية، جـ٤ صـ٤٥٧.

٢) ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، صـ٥٩.

٣) الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، جـ١ صـ٦٩، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠. والبغدادي: خزانة الأدب، جـ١١ صـ٣٤١.

٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة ختم، جـ١٥ صـ٥٤، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة وهي طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

(٥) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل: التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، صـ٢٩٤، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

السابقة يدعم ما ذهب إليه ابن مالك من رجحان الشرط على القسم أحيانا رغم تقدم القسم[٢]، بيد أن ابن عصفور لا يجيز ذلك ولا يرى شاهداً في الأبيات المذكورة، لأن "حلفت" في البيت الأول خبر محض، وليست قسما، ولام "لئن" في البيت الثاني زائدة، والخبر يبنى عنده على المتقدم منهما.

٤) إن توالى شرط امتناعي وقسم

إذا توالى قسم وشرط امتناعي نحو: والله لو قام بكر ما قام خالدٌ، والله لولا الحارس لسرق المنزل

يتحتم كون الجواب "للشرط لا للقسم، سواء تقدم القسم أم تأخر وسواء تقدمهما ذو خبر أم لم يتقدم"[٣]

وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في كافيته، بقوله:

وبجـــواب لـــو، ولـــولا اسْـــتُغْنِيَا حَتْمًـــا إذا مـــا تَلَـــوَا أَوْ تُلِيَـــا ٤

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

فَأُقْسِـمُ لَـوْ أَبْـدَى النَّـدىُّ سَـوَادَه لَمَـا مَسَـحَتْ تلْـكَ المُسَـالات عَـامرُ
ووالله لـــولا الله مـــا اهتـــدينا ولا تصـــــــدَّقْنَا ولا صَـــــــلَّيْنَا

فـ"لما مسحت" جواب "لَوْ"، وما اهتدينا جواب لولا، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب للقسم، وجواب لو، ولولا محذوف لدلالة جواب القسم عليه[١]، ويلزم كون

---

(١) الميداني، أبو الفضل: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، جـ١ صـ٣٦٤، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥.

(٢) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٣١.

(٣) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٤٢.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج ١ صـ ٣٩٦.

الفعل الواقع جوابا للقسم ماضيا، لأنه دال على جواب لو أو لولا، ومغن عنه، وجوابها لا يكون إلا ماضياً، وذهب ناظر الجيش إلى القول بعدم وجود حذف في مثل هذه التراكيب، لأنك لو قلت: **والله لو قام زيد لقام عمرو**

فـ"لقام عمرو" جواب لو، ولو وجوابها أي الشرط وجوابه هما جواب القسم، ولا

حذف في مثل هذا التركيب وذكر أنه يستحيل تقدير جواب للقسم في مثل هذه التراكيب "لأن المقسم عليه إنما هو "قيام عمرو" المعلق على "قيام زيد" أو على وجوده وإذا كان المقسم عليه ذلك فكيف يتجه تقدير جواب غير الشرط المذكور وجوابه، إذ لو قدر جواب غير ذلك لكان شيئا غير معلق على غيره، والفرض أن المقسم عليه إنما هو أمر معلق على شيء لا أمر مستقل"[٢].

سابعاً: وجود ما يسد مسد المحذوف

تحذف بعض العناصر النحوية حذفاً واجباً نظراً للاستغناء عن ذكرها بوجود عنصر نحويّ آخر يأتي بعدها ويقع مكانها وَيَسُدُّ مَسَدَّهَا، ويبقى العنصر الساد مَسد المحذوف قائماً بوظيفته التركيبة الأصلية، محتفظاً بعلامته الإعرابية التي يستحقها فإن كان فضلة بقي منصوبا حتى يعرف، لأنه واقع في غير موقعه "وكُلُّ واقِعٍ غَيْرَ مَوْقِعِه يُنْكَّر"[٣].

والفرق بين العنصر النائب عن المحذوف، وما يسد مسد المحذوف أن النائب يأخذ الحكم الإعرابي للمحذوف كما هو مقرر في نيابة المفعول عن الفاعل ونحوه، وأما ما يسد مسد عنصر محذوف فإنه يبقى على ما يستحقه من إعراب، ويقوم بوظيفته النحوية الأساسية، ويستغني به التركيب عن المحذوف، وسأوضح ذلك فيما يأتي:

---

١) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٢٤، ٣١٢٥.

٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣١٢٦.

٣) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ صـ٣١٧.

أ) حذف خبر المبتدأ لسد جواب القسم مسده

حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ حذفاً واجبا يحتاج إلى أمرين [1]

١) وجود قرينة دالة على الخبر المحذوف

٢) وجود لفظ ساد مسد ذلك الخبر

وبناء على ذلك فإذا بدأت الجملة الاسمية بلفظ متعين للقسم أي بُعَدّ نصا في القسم نحو لعمرك، أو لأيمن الله، وقع جواب القسم موقع الخبر، وسد مسده وحذف الخبر حذفا واجبا، نظرا لدلالة السياق عليه، ولسد الجواب مسده، فإذا قلت: لعمرك لأعاقبنّ زيداً

فـ"عمر" مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، نظراً لسد جواب القسم "لأعاقبن زيداً" مسده وظهور معناه من السياق اللغوي. قال أبو حيان: "المبتدأ المتعين للقسم نحو "لعمرك"، و"لأيمن الله" فإنهما لا يستعملان مقرونين باللام إلا مقسما بهما مرفوعين بالابتداء فالتزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى، مع سَدّ الجواب مسده"[2].

وإن اقترن لفظ آخر غير "لعمرك" و"لأيمن الله"، بقرينة تعينه للقسم، حذف خبره وجوباً أيضاً كقول من توجبت عليه يمين لازمة: **لعهد الله لقد كان كذا**

فإن لم يتعين كون المبتدأ مقسما به "من قبل نفسه جاز إثبات خبره وحذفه كقولك حالفاً: علىّ عهد الله أو يمين الله يلزمني

---

١) انظر: الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ صـ٣١٦.

٢) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٦ صـ٣٠٨٥. وانظر: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد البنا، جـ٢ صـ١٠٩.

فلك أن تجيء به هكذا ولك أن لا تلفظ بـ"علىّ"، ولا "يلزمني" لأن ذكر الجواب يدل السامع على أنك مقسم، وقد كان قيل ذكره مجوزاً أنك غير مقسم ومجوزاً أنك مقسم، ولم يمتنع حذف الخبر، لكونه مفهوم المعنى بعد ذكر الجواب"[1].

ب) حذف خبر المبتدأ لسد الحال مسده،

نحو: **ضربي زيدا مسيئا**

فـ"ضربي" مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله، و"زيدا" مفعوله و"مسيئا" حال سدت مسد الخبر المحذوف، وذهب البصريون إلى أن مسيئاً في مثل هذه التراكيب حال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعامل فيها محذوف، والتقدير عند البصريين ما عدا الأخفش: ضربي زيدا حاصل إذا كان مسيئا[2]، ثم حذف الخبر "حاصل" والظرف "إذا" متعلق بالخبر المحذوف، و"كان" تامة، و"مسيئا" حال سد مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوبا لأمرين:

الأول: وجود القرينة الدالة على تعيينه وهي "الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله"[3].

الثاني: وجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال.

وذهب الأخفش إلى أن التقدير: ضربي زيدا ضَرْبَهُ مسيئا، فالخبر الذي سدت الحال مسده عنده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، وذهب الكوفيون إلى أن مسيئا حال من معمول المصدر لفظا ومعنى، والعامل فيه المصدر الواقع مبتدأ،

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل جـ٦ صـ٣٠٨٦.

٢) انظر: الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق١ مـ١ صـ٣١٩.

٣) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ مـ١ صـ٣٢١ .

وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، ومن ثم فالتقدير عندهم: ضربي زيدا مسيئا حاصل، وذكر الرضي أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة باطل بدليلين:

الأول: من جهة المعنى، وهو أنهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا مسيئا، ما أضرب زيدا إلا مسيئا، وهذا المعنى لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش.

الثاني: من جهة اللفظ، وذلك لأنهم قدروا الخبر بعد الحال ومن ثم "فليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ أخر"[1].

ويجوز في الحال السَّادَّة مسد الخبر أن تكون مفردة كالمثال المذكور، ويجوز كونها جملة فعلية نحو: ضربي زيدا وهو مسيء، ويجوز كونها جملة خبرية نحو: ضربي زيدا يسيء، يقول الشاطبي "الحال التي لا تصلح خبرا للمبتدأ كيف وقعت هي سادة مسد الخبر، وهي تكون مفردا .....وجملة اسمية وفعلية"[2].

وذهب سيبويه إلى "أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، فإن كانت جملة قَدَّرَ للمبتدأ خبرا وهو ثابت أو موجود، ومذهب الأخفش جواز كونها فعلا تسد، وكذلك الفراء وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادة، ومال إليه ابن خروف"[3].

جـ) حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ لسد المصدر مسده

يحذف خبر المبتدأ وجوباً نظراً للاستغناء عنه بمصدر مكرر أو محصور يقع موقع الخبر ويسد مسده نحو: زيد سيراً سيراً، وإنما أنت سيراً، والأصل زيد يسير سيراً،

---

١) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١ م١ صـ٣٢٠.

٢) الشاطبي: المقاصد، تحقيق محمد البنا، جـ٢ صـ١٢٠.

٣) الشاطبي: المقاصد، تحقيق محمد البنا، جـ٢ صـ١٢٠-١٢١.

"فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومعوض عنه وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيراً، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار"[1].

د) حَذْفُ خَبَرِ المبتدأ لسد المفعول به مسده

قد يأتي الخبر جملة فعلية ثم تتعرض هذه الجملة للحذف فيحذف فعلها وفاعلها ويبقى المفعول فيحل محلها ويقع موقعها أي موقع الخبر ويسد مسده ويتعين نصب المفعول ليكون نصبه قرينة على حذف الفعل.

ومن هذا القبيل قول العرب: **إنما العامريّ عمامتَه**

بنصب عمامته على أنها مفعول به لفعل محذوف يقع خبر للمبتدأ، والتقدير:

إنما العامريّ يتعهد عمامته

ومن قبيل ذلك أيضاً قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[2]

الذين في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره يقولون ما نعبدهم ثم حذف الخبر يقولون وحل محله المفعول ما نعبدهم، وسد مسده. ومثله أيضاً، قوله تعالى:

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[3]

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٢ صـ١٠٢٧.

٢) سورة الزمر آية ٣ .

٣) سورة آل عمران، آية ١٠٦.

فـ"الذين" مبتدأ حذف خبره، والتقدير: فيقال لهم، فلما حذف الخبر، حلّ محله مقول القول، ويمكن أن يكون من قبيل ذلك أيضا المسألة الزنبورية التي وقعت بين سيبويه والكسائي والفراء، وهي: "حَسِبْتُ العقْرَبَ أَشَدَّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها"

أي: فإذا هو يساويها، على إجابة الكوفيين على الأشهر وتوجيهها أن "إياها مفعول به بفعل محذوف يدل عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير"[1] الواقع مفعولا به ووقع موقع الخبر وسد مسده.

هـ) حَذْفُ خَبْرِ المبتدأ لسد الصفة مسده:

وذلك نحو: **أقلُّ رجل يقول ذلك**

إذا أريد بكلمة "أقل" النفي، ولزمت الابتداء، وأضيفت إلى نكرة موصوفة ولم يقصد بها أن تكون

أفعل تفضيل، عندئذ يكون المعنى: ما أحد يقول ذلك وفي هذه الحالة تكون أقلُّ مبتدأ، ورجل مضاف إليه، وجملة يقول ذلك في موضع جر صفة لرجلٍ، وقد أغنت هذه الصفة عن خبر المبتدأ وسدت مسده.

ويؤكد كون هذه الجملة صفة مطابقة فعلها للنكرة المجرورة قبله، فتقول:

أقل رجل يقول ذلك، وأقل رجلين يقولان ذلك، وأقل رجال يقولون ذلك وأقل امرأة تقول ذلك وأقل امرأتين تقولان ذلك، وأقل نساء يقلن ذلك.

فطابقت الجملة المجرور، ولو كانت خبراً لطابقت المبتدأ الذي هو أقل، ونقل ناظر الجيش أن هذا هو مذهب الأخفش[2].

---

١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٢ صـ١٠٣٠.

٢) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٥١٨.

وبعض النحاة يرى أن الجملة في مثل هذا التركيب خبر لا صفة لأن المبتدأ لا بد له من خبر، وليس من التركيب ما يصلح خبراً إلا هذه الجملة، ونسب ذلك إلى الأخفش أيضاً. وقد أشار ابن مالك إلى هذين الرأيين قائلاً:

"قد يقوم مقام ما يفعلُ أحد"أقلُّ" ملازما للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا أو ظرفاً وقد تجعل خبراً"[1].

ثامناً: التخلص من التقاء الساكنين:

التقاء الساكنين وصحة النطق بهما أمر يختلف من لغة إلى أخرى، فبعض اللغات كالإنجليزية والفارسية يسمح نظامها الصوتي وطبقة مخارجها وآلية حركة اللسان باجتماع ساكنين، أو أكثر ويصلح النطق بهذه السواكن دون مشقة أو استحالة ، بل يجري نطقها سهلاً ميسوراً، فتقول في الإنجليزية مثلاً: board و harm جامعاً بين ثلاثة سواكن، أو أكثر بعد المتحرك الأول، وتقول في الفارسية : آرْدْ أي: الدقيق، وماسْتْ أي: اللبن، بالجمع بين ثلاثة سواكن متتابعة، وعلل ابن جني ذلك بأن الألف تشبه الحركة لضعفها وخفائها فكأنها فتحة ومن ثم فـ : ماسْتْ كأنها مسْت، يقول ابن جني: "قولهم أرد للدقيق، وماست للبن فيجمعون بين ثلاثة سواكن، إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً، وذلك أن الألف، لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت ماست كأنها مسْتْ "[2].

وأما التقاء الساكنين في العربية فغير مسموح به إلا حال اجتماعها طرفاً في الوقف، كالوقف على أواخر آيات الفاتحة مثلاً: الرحيْمْ، العالمينْ، نستعيْن، ونحو ذلك. فإن كان الساكن الأول من غير حروف اللين كالوقوف على زيْدْ أو بكْرْ فإن

---

١) ابن مالك تسهيل الفوائد ص٢٤٦ وناظر الجيش: شرح التسهيل، جـ٩ صـ٤٥١٧.

٢) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٩٠.

اجتماعهم ساكنين مغتفر في الوقف مطلقا كما ذكر ابن الحاجب[1] إلا أن الرضي ذكر أنه ليس من قبيل التقاء الساكنين حقيقة[2] وذلك لأنهم يحركون الأول منهم بكسرة مختلسه خفيفة وإلا استحال النطق ولذلك "اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا لفائدتين: إحداهما: دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاروه ضعفا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة ولذا اجتنبه أكثر العرب"[3]، وقد يلتقي الساكنان في الوصل إذا أُخْفِيَ سكون الثاني بإدغامه فيما بعده، عندئذ يتحصن الثاني بالإدغام ويبدو متحركا نحو دابّة وشابّة وما شاكل ذلك.

وأما التقاء الساكنين الظاهر سكونهما في الوصل فممتنع غير مقبول في العربية وهي مسألة تحتاج إلى تفصيل لأن امتناع النطق بهما إما لاستحالة ذلك عضويا، ومن طرائف ذلك أن رجلا ادعى بحضرة أبي إسحاق أنه قادر على النطق بألفين متتابعين "و طَوَّلَ الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو إسحاق[4]: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة"[5].

وإمّا لاستثقال ذلك وكراهيته لصعوبة انتقال اللسان من أحدهما إلى الآخر كأن يكون الساكن الأول حرف علة، والثاني حرفا صحيحا نحو: قالْبْ وقوْلْبْ فالنطق بهما ليس مستحيلا بل ممكنا، إذ يستطيع اللسان أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر

---

١) انظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، جـ٢ صـ٢١٠، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

٢) انظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، جـ٢ صـ٢١٩.

٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، جـ٢ صـ٢١٩.

٤) كنية الزجاج

٥) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٤٩٣.

ولكن بعناء وتكلف، ولذا لا تكاد تجد مثل هذا الالتقاء في أسلوب عربي صحيح، حيث استبشع العرب ثقل النطق به استبشاعا ألحقه في الحكم بما يستحيل نطقه، وذكر ابن جني أن نطق قالْبْ وقوْلْبْ ونحوه "وإن كان سائغا ممكنا فإن العرب قد عدته وتخطته عزوفا عنه وتحاميا لتجشم الكلفة فيه"[1].

وبناء على استحالة التقاء السواكن حال اتصالها فقد عالجت العربية ذلك بطرق مختلفة منها التحريك نحو: قمِ الليل، وقلِ اللهم واشدُد الحبل، ومنها القلب حيث يقلب الساكن إلى حرف يمكن تحريكه كما في كساء ورداء وصائم بدلا من كسا وردا وصام.

والحذف أحد هذه الوسائل التي عالجت العربية بها التقاء الساكنين في الأبنية والتراكيب كما يتضح مما يأتي:

(أ) التخلص من التقاء الساكنين في الأبنية بالحذف

١) بناء اسم المفعول من "قال" ونحوه يترتب عليه التقاء ساكنين معتلين في حشو الكلمة والجمع بينهم في النطق مستحيل ممتنع ومن ثم يصبح الحذف وسيلة للتخلص من التقائهما، وبيان ذلك أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على مفعول ومن ثم فهو مقْوُوْل عندئذ تنقل ضمة الواو إلى القاف قبلها تخلصا من ثقل الضمة على الواو فتصبح الكلمة مقوْوْل فتحذف أحدى الواوين تخلصا من التقاء الساكنين فتصبح "مقول"، والمحذوف محل جدل ونزاع فهي واو مفعول عند سيبويه، نظرا لزيادتها ،وعند الأخفش العين، لأنها محل التغيير[2].

---

١) ابن جني: الخصائص، جـ٢ صـ٤٩٥.

٢) انظر: المبرد: المقتضب، جـ١ صـ٢٣٨. والزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، صـ٥٢٧، بيروت، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٢) أمر الثلاثي الأجوف نحو: قم وصم وبع ، تحذف عينه لأنها حرف مد،ومن ثم يصطدم سكونه بسكون البناء وعندئذ تلجأ العربية إلى الحذف للتخلص من التقاء الساكنين.

واستعمال الحذف للتخلص من التقاء الساكنين في البنية شائع لا يكاد يخلو منه باب في كتب الصرف وأمثلته أكثر من أن تحصى ولست هنا بصدد الحصر والاستقصاء وإنما أكتفي بالمثال والإشارة للاستدلال على المراد.

(ب) التخلص من التقاء الساكنين في التراكيب بالحذف

إن التقى ساكنان عند ارتباط الكلمة بما قبلها أو بعدها في تركيبها، فإن كان أول الساكنين حرف لين وجب حذفه إلا أن يمنع من ذلك مانع وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله في الكافية: ١

إنْ ساكنانِ التقَيا اكْسِرْ ما سَبَقْ وإنْ يَكُنْ لَيْناً فحذْفُهُ استَحَقْ

وللحذف في هذه الحالة عدة صور منها:

١) حذف عين الأجوف

المضارع الأجوف نحو يقوم ويميل وينام إذا جُزِمَ التقى في آخره ساكنان، أولهما سكون العين المعتلة، والثاني سكون اللام، وهو سكون جلبته أحكام التركيب ومقتضيات العوامل، وعندئذ يحذف حرف المد، لئلا يلتقي ساكنان ومن قبيل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [٢]

---

١)الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تصحيح يوسف البقاعي جـ ١ص٧٩، بيروت ، دار الفكر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٢) سورة مريم آية ٢٠.

حيث حذفت النون تخفيفا، ومن ثم فهي في حكم الثابتة الموجودة، ولذا لم تُرَدُّ الواوُ بعد حذفها لأنه "لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه"[1] وذكر الزمخشري أن الساكنين"متى التقيا في الدرج على غير حدهما، وحدهم أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغما في نحو دابّة وخويّصة ....و قوله تعالى أتحاجوننا لم يخلو أولهما من أن يكون مدة أو غير مدة فإن كان مدة حذف كقولك لم يقل ولم يبع ولم يخف "[2]

وكذلك تحذف عين الأجوف وجوبا، تخلصا من التقاء الساكنين حال اتصاله بضمير متحرك نحو: قمْتُ وبعْتُ وأقلْتُ، والأصل: قوْمْتُ، وبيْعْتُ، وأقالْتُ.

٢) حذف لام الفعل الناقص:

تُحذف لامُ الفعل المعتل الآخر تخلصا من التقاء الساكنين حال إسناده إلى ضمير ساكن كياء المخاطبة وواو الجماعة فالفعل "تخشى" عند إسناده لياء المخاطبة يصبح "تَخْشَيِيْنَ" فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصبح "تخشَايْنَ" وعندئذ تحذف الألف أي لام الفعل للتخلص من التقاء الساكنين، واختصت اللام بالحذف لأمرين:

١ -أنها جزء كلمة والضمير كلمة مستقلة،وحذف جزء من الكلمة أخف وأهون من حذف كلمة بأسرها

٢ -أن الساكن الأول لام الكلمة، واللام محل تغيير وإعلال، ومن ثم فحذفها أولى.

---

١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ١ صـ٤٧٢.

٢) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، صـ٤٩٣.

وتحذف لام الناقص، للتخلص من التقاء الساكنين أيضا إذا أردف بكلمة تبدأ بساكن نحو: يسعى المؤمن، ويرمي الجندي، ويغزو الجيش، حيث تنطق يسعَ المؤمن،و يرمِ الجند، ويغزُ الجيش.

الفصل الثاني

قرائن الحال والمقام

قرائن الحال والمقام قرائن سياقية خارجة عن السياق اللغوي لألفاظ التركيب، وإنما هي مستمدة من البيئة الخارجية التي تحيط بالتركيب والحالة التي قيل فيها والمناسبة والأحكام العرفية السائدة والحاكمة، والقيود الشرعية التي تحكم سياقات الكلم وهيئة المتكلم أو المخاطب وما قيل قبل النطق بالتركيب ونحو ذلك فكل هذه الحالات والمقامات الخارجية تؤدي دوراً هاما في صياغة التركيب ودلالته، فقد تسوغ حذف عنصر ما حذف حذفا جائزاً أو واجباً، وأهم هذه القرائن ما يأتي:

أولا: قرائن الحس والمشاهدة

وهي قرائن الرؤية والسماع والتذوق والشم واللمس ونحو ذلك من القرائن الخارجية التي تساهم في بناء التركيب وتحديد نمط صياغته، كما يتضح مما يأتي:

أ) حذف الفعل لسد الحال والمقام مسده

قد يحذف الفعل لدلالة قرينة المشاهدة عليه كقولك للقادم إليك: خيرَ مقدمٍ، أي قدمت خير مقدم، وللزائر أهلا وسهلا، أي حللت أهلا ونزلت سهلا، وللعائد من مكة حجا مبرورا، أي حججت حجا مبرورا، وقولك لرجل رأيته يسدد سهما: زيدا، أي أصبت أو قتلت زيدا، فحذف الفعل وفاعله لدلالة قرينة الحال والمشاهدة وقيامهما مقام الفعل المحذوف[1].

---

١) انظر: ابن جني، الخصائص جـ١ صـ٧٨.

ومن قبيل ذلك أيضا قوله تعالي:

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[١]

فأبرح فعل ناقص حذف خبره والتقدير لا أبرح أسير "أي لا أزال أسير فحذف الخبر اعتماداً على قرينة الحال إذ كان ذلك عند التوجه إلى السفر"[٢].

وذكر ابن جني أن الفعل المحذوف في هذه التراكيب لم يُرْفَضْ "لثقله بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ومؤدٍ تأديته"[٣].

ولا يجوز توكيد الفعل المحذوف لدلالة الحال والمشاهدة عليه، لأن التوكيد يناقض الحذف، ومن ثم لا يجوز أن تقول عند رؤية من سدد سهما: إصابةً القرطاس والله، ولا قتلا زيداً والله وذلك لأن "الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه"[٤].

ب) حذف المبتدأ:

قد ترى صورة شخص تعرفه فتقول حينئذ: زيد والله

والتقدير: هذا زيد والله، فتحذف المبتدأ لدلالة قرينة المشاهدة عليه وقيامها مقامه، وقد يقوم الشم أو اللمس أو السمع أو غير ذلك من قرائن الحال مقام المبتدأ المحذوف، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله "باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون

---

١) سورة الكهف، آية ٦٠.

٢) الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، جـ١٥ صـ٣١١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٧٨.

٤) ابن جني: الخصائص، جـ١ صـ٨٣.

المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت ذاك عبد الله وربي أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ أو المسكُ أو ذقت طعاماً فقلت: العسلُ ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت عبد الله كأن رجلا قال مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه فقلت فلانٌ والله "[1].

ثانياً: قرينة العرف والعادة

قرينة العرف والعادة إحدى قرائن الحال والمقام المسوغة للحذف وقرائن العرف وضوابطه معتد بها حتى عند الأصوليين في علوم الشريعة فهم يعتدون بالعرف ما لم يتعارض مع النص، وهو يشمل العرف الاجتماعي والديني والعادات المستقرة في المجتمع، ومن قبيل ذلك:

أ) حذف الحال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[2]

والتقدير فمن شهده مسلما صحيحا بالغا إلى غير ذلك مما تقتضيه أحكام الدين فيما يتعلق بالصوم، فحذفت الحال مسلما صحيحا بالغا هنا لقيام الحال والمقام مقامها وسده مسدها.

وقد علق ابن جني على هذه الآية قائلاً: "أي: فمن شهده صحيحا بالغا، فطريقته أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد ..... دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[1].

---

١) سيبويه: الكتاب، جـ٢ صـ١٣٠.

٢) سورة البقرة آية ١٨٥.

ب) حذف الصفة:

قد تحذف الصفة لدلالة الحال والعرف عليها ولعل من قبيل ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾[٢]فحذف شبه الجملة الواقع صفة لـ "فئة" لتقييدها وتحديدها ، والتقدير: "إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً مِنْ أَعْدَائِكُمُ الْكُفَّارِ، وَكَذَا الْبُغَاةِ فِي الْقِتَالِ فَاثْبُتُوا لَهُمْ ، وَلَا تَفِرُّوا مِنْ أَمَامِهِمْ – وَلَمْ يَصِفِ الْفِئَةَ لِلْعِلْمِ بِوَصْفِهَا مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ ، وَهِيَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُقَاتِلُونَ إِلَّا الْكُفَّارَ أَوِ الْبُغَاةَ"[٣]

ثالثاً: **قرائن الملاحظة والاستقصاء**

أهم هذه القرائن قرينة كثرة الاستعمال وهي إحدى قرائن الحال والمقام لأنها قائمة على الملاحظة والإحصاء، ومن قبيل الحذف نظرا لكثرة الاستعمال ما يأتي:

أ) حذف ناصب المنادى:

المنادى منصوب عند البصريين بفعل محذوف وجوبا نظرا لكثرة استعماله ،

يقول ابن هشام "يا عَبْدَ الله أصله: يا أدعو عبد الله فـ "يا" حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر وعَبْدَ الله مفعول به ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أَوْجَبُوا فيه حذف الفعلِ اكتفاء بأَمرين أَحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائمِ مَقَامَهْ وهو يا وأخواتهُا "[٤]

---

١) الخصائص جـ١ صـ٢١٣.

٢) الأنفال آية ٤٥.

٣) رضا، محمد رشيد علي: تفسير المنار، جـ١٠ صـ٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صـ٢٧٢، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٨.

ب) حذف الفعل وجوبا في بعض الأمثال:

كقولهم: "الكلاب على البقر، أي أرسل، و: أحشفا وسوء كيلة أي أتجمع حشفا، و: كل شئ ولا شتيمة حر، أي اصنع كل شئ ولا ترتكب شتمية حر، وما شاكل ذلك كثير وقد ذكر الرضي أن "وجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها، لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال"١.

جـ) حذف الفعل في القسم

باء القسم ومجرورها في نحو :"بالله" متعلقة بفعل محذوف،بسبب كثرة الاستعمال فإن قيل كيف جاز في القسم أن تقول : بالله ، مقدراً فعلا محذوفا يتعدى بالباء ، ولا يجوز أن تقول، بزيد ، وأنت تريد : مررت بزيد ؟ فقد أجاب عن ذلك أبو الحسن الوراق بقوله: "إنما ساغ ذلك في القسم لأنه كثير الدور في كلامهم، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى جواب ، فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال"٢.

---

١) الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جـ١ صـ343.

٢) الوراق: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، صـ٢١٣، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة لأولى، ١٩٩٩.

الخاتمة

تتدرج مسوغات الحذف في البنية والتركيب تحت نوعين رئيسين من القرائن هما:

١) قرائن السياق اللغوي

٢) قرائن الحال والمقام

أما قرائن السياق اللغوي فمتعددة متنوعة أهمها:

- **وجود ما يفسر المحذوف** ، حيث يُسَوِّغُ وجودُ المفسِّرِ حذفَ كثيرٍ من العناصر على مستوى البنية والتركيب اكتفاء بدلالة المُفَسِّرِ، ومن قبيل ذلك حذف الفعل في قوله تعالى: "إذا السماء انشقت"، وقوله "إن امرؤ هلك"، وقد يسوغ وجود المفسر حذْفَ الجملة مثلما يقع في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته.
- **وجود ما ينوب عن المحذوف:** تسمح العربية بحذف بعض العناصر اتكاءً على نيابة بعض عناصر التركيب عنها، والقيام بوظيفتها مثلما يحدث عند حذف تاء الافتعال وإبدال الطاء محلها على مستوى البنية في نحو: اصطبر، ويقع ذلك في التراكيب أيضاً ومنه نيابة المصدر عن الجملة الفعلية في نحو: ضرباً زيداً، وما زيد إلا سيرا، ونيابة المفعول به عن الفاعل، والصفة عن الموصوف، والمضاف عن المضاف إليه، كما في قوله تعالى "واسأل القرية"، وقد تُحْذَفُ الجملُ وتنوب الحروف عنها، فـ"هل" نائبة عن استفهم، و"يا" نائبة عن أدعو في النداء، و"أما" تنوب عن مهما يكن من شيء.
- **الحمل على المعنى والمقابل والنظير:** تحذف بعض العناصر حملا لها على معنى بعينه، أو على مقابل أو نظير لها، ومن قبيل هذا الحذف في

البنيـة، حـذف همـزة "أفعـل" مـن المضـارع المسـند للمتكلمـين والغائـب حمـلا على حذفها حال إسنادها للمتكلم نحو: أكرم، وقد تحذف تاء التأنيث حملا للمؤنث على معنى المذكر، كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه، حملا لموعظة على معنى واعظ، إلى غير ذلك من صور الحذف.

- **التعويض:** تحذف بعض العناصر من تراكيبها اكتفاء بوجود عوض منها، ومن قبيل ذلك حذف "ياء" تفعيل من مصدر الثلاثي المضعف العين، نحو "تربية"، وحذف "ألف" إفعال من مصدر أفعل المعتل العين، نحو إقامة، وقد يحذف الفعل على مستوى التركيب ويعوض عنه بـ"ما"، كما في نحو: أما أنت منطلقا.
- **العـوارض:** تـؤدي العـوارض إلـى حـذف بعـض عناصـر التركيـب، تلبيـة لمقتضـيات العـارض، وأهـم هـذه العـوارض الجـزم، وبسـببه تحـذف لام المضـارع المعتل، والنـون فـي الأفعـال الخمسـة، ومـن هذه العوارض أيضـاً الترخيم، والتعريـف بـ"أل"، والإضـافة التـي يحـذف بسـببهما التنـوين، ويـؤدي عـروض النسـبة إلـى حـذف الألـف والنـون عنـد النسـبة إلـى خراسـان، وإلـى حذف ياء فعيل، وتاء التأنيث عند النسب إلى مكة ونحو ذلك.
- **سبق الذكر:** سبق الذكر من القرائن الهامة المسوغة للحذف، ومن قبيل ذلك حذف المبتدأ أو الخبر لسبق ذكره، كقولك "محمد" جواب لـ "من عندك؟"، و"عندي" جواب لـ"أين محمد"، وحذف المعطوف لسبق ذكره كما في قولهم: راكـب الناقـة طليحـان، وحـذف جـواب الشـرط لسـبق ذكـره أو ذكـر مـا يـدل عليه، نحو: أكرمك إن أكرمتني، ومنه حذف فعل الشرط لسبق ذكره أو ذكر مـا يـدل عليـه، نحـو: افعـل كـذا وإلا عاقبتك، والأصـل وإلا تفعـل عاقبتـك، ومنه حذف جواب ما تأخر من شرط أو قسم حال اجتماعهما، لدلالة جواب ما تقدم عليه، ولهذا الحذف عدة صور موضحة في ثنايا البحث.

- **وجود ما يسد مسد المحذوف:** قد تحذف بعض العناصر من تراكيبها اكتفاء بوجود ما يسد مسدها ويقوم مقامها، ويؤدي وظيفتها، ومن قبيل ذلك حذف خبر المبتدأ لسد جواب القسم مسده، نحو: لعمرك لأعاقبن زيدا، ومنه أيضا حذف خبر المبتدأ لسد الحال مسده، نحو ضربي زيداً مسيئا، أو لسد المفعول به مسده، نحو: إنما العامري عمامته أو لسد المصدر مسده، نحو: زيدا سيرا سيرا، إلى غير ذلك من صور الحذف وأنماطه.
- **التخلص من التقاء الساكنين:** التخلص من التقاء الساكنين إحدى القرائن التي توجب الحذف في الأبنية والتراكيب ومن قبيل ذلك حذف إحدى الواوين عند بناء اسم المفعول من قال ونحوه، ومن الحذف في التراكيب حذف عين المضارع المعتل العين، نحو يقول ويميل عند جزمه، وغير ذلك من صور الحذف، الواقع للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما قرائن الحال والمقام، فأهمها:

- **قرائن الحس والمشاهدة:** وهي قرائن تعتمد على الحواس الخمسة، من مشاهدة وسمع وشم ولمس وتذوق، ونحو ذلك، حيث تحذف بعض العناصر أحيانا اتكاء على قرينة المشاهدة، كحذف الفعل في قولك للقادم إليك: خير مقدم، وللزائر: أهلا وسهلا، ولمن رأيته يرمي سهما: زيداً، أي أصبت زيد أو نحو ذلك.
- **قرائن العرف والعادة:** وهي القرائن المرتبطة بالأعراف الاجتماعية والدينية والعادات والموروثات المستقرة في المجتمعات، كحذف الحال في قوله تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" أي: فمن شهده مسلما عاقلا بالغا، أو نحو ذلك مما يفهم من السياق الديني.

- **قرائن الملاحظة والاستقصاء:** وأهمها قرينة كثرة الاستعمال التي تسوغ حذف كثير من العناصر اللغوية، كحذف الفعل الذي تنوب عنه "يا" في النداء نظراً لكثرة الاستعمال، وحذف الفعل في القسم في نحو: بالله، والأصل أقسم بالله، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال، إلى غير ذلك من صور الحذف وأنماطه.

المصادر والمراجع

الألوسي شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ت.١٢٧٠ هـ.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣ – ٥٧٧ هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠– ١٠٩٣) هـ

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧.

الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ٣٥٠ – ٤٢٩ هـ.

التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

ابن جني: أبو الفتح عثمان ت٣٩٢ هـ.

أبـو الفـتح عثمـان، الخصـائص، تحقيـق محمـد علـي النجـار، ، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.

أبو حيان محمد بن يوسف ت٧٥٤ هـ.

ارتشـاف الضـرب من لسـان العرب تحقيق رجب محمـد، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

الخضري محمد بن مصطفى الخضري ت ١٢٨٧ هـ

حاشـية الخضـري علـى شـرح ابـن عقيـل علـى ألفيـة ابـن مالـك، تصـحيح يوسـف البقـاعي جـ ١ص٧٩، بيـروت ، دار الفكـر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

رضـا محمد رشيد علي

تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠

الرضـي رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ت٦٨٦هـ.

شرح الرضـي علـى كافيـة ابـن الحاجـب، تصـحيح وتعليـق يوسـف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت. ٥٣٨هـ.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦ هـ

الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٩٩٦.

السمين الحلبي أحمد بن يوسف ت٧٥٦هـ.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، جـ١٠ صـ٤٩١، دمشق، دار القلم.

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠ هـ.

الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، الناشر مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠ هـ.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج٦ تحقيق عبد المجيد قطامش، وج٢ وج٩ تحقيق محمد البنا، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، الناشر جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،٢٠٠٧.

الصبان محمد بن علي ت١٢٠٦ هـ.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ٦٩٨ – ٧٦٩هـ.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨.

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ٢٠٠١.

الفخر الرازي محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري ٥٤٤– ٦٠٤ هـ

تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتح الغيب، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

الفـراء أبو زكريا يحيى بن زياد ت. ٢٠٧هـ

معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠.

ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك الأنصاري ت٦٧٢ هـ.

ألفية ابن مالك في النحو والصرف، القاهرة، مكتبة القاهرة، د.ت.

شرح الكافية الشافية تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠ – ٢٨٥ هـ.

المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، مصر، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي١٩٧٩.

المناوي محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي ١٠٣١ هـ.

فيض القدير شرح الجامع الصغي للسيوطي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢.

ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ت.٧١١ هـ.

لسان العرب، القاهرة، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة وهي طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني ت ٥١٨ هـ.

مجمع الأمثال تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة،

مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.

ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ.

شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

النسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود

تفسير النسفي، تحقيق مروان الشعار، بيروت، دار النفائس، ٢٠٠٥.

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ت٧٦١ هـ.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٨.

الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله

علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، صـ٢١٣، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة لأولى، ١٩٩٩.

ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ت٦٤٣ هـ..

شرح المفصل، بيروت، ط. عالم الكتب، مكتبة المتنبي.